المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية

مَجَلَّةٌ عِلْمِيَّةٌ دَوْرِيَّةٌ مُحَكَّمَةٌ

العدد (٢٠٨) - الجزء (٤) - السَّنة (٥٨) - رمضان ١٤٤٥هـ

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية

مَجلَّةٌ عِلْمِيَّةٌ دَوْرِيَّةٌ مُحكَّمَةٌ

العدد (٢٠٨) - الجزء (٤) - السَّنة (٥٨) - رمضان ١٤٤٥هـ

حقوق الطبع محفوظة

النسخة الورقيَّة :
رقم الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنيَّة :
١٤٣٩ - ٨٧٣٦
بتاريخ : (١٤٣٩/٩/١٧)
الرقم التسلسلي الدولي للدوريَّات (ردمد)
١٦٥٨ - ٧٨٩٨

النسخة الإلكترونيَّة :
رقم الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنيَّة :
١٤٣٩ - ٨٧٣٨
بتاريخ : (١٤٣٩/٩/١٧)
الرقم التسلسلي الدولي للدوريَّات (ردمد)
١٦٥٨ - ٧٩٠١

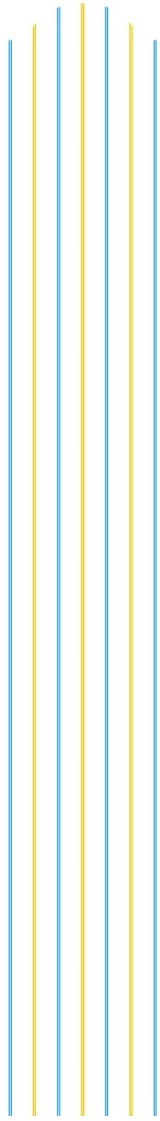

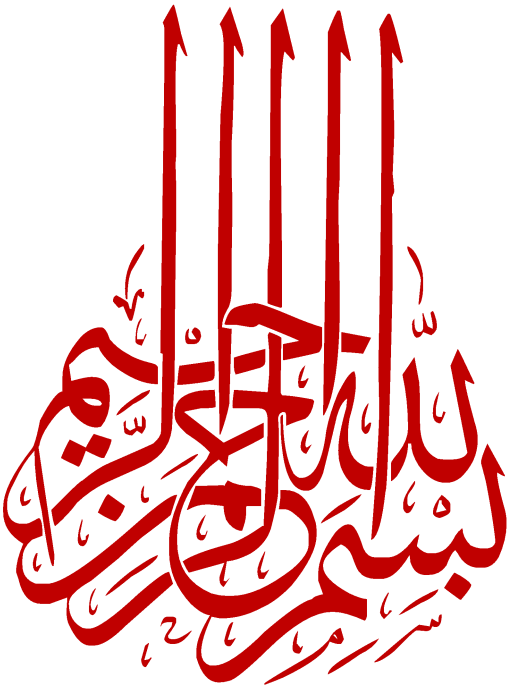
بسم الله الرحمن الرحيم

عنوان المراسلات :

ترسل البحوث باسم رئيس تحرير المجلة إلى البريد الإلكتروني :

es.journalils@iu.edu.sa

الموقع الإلكتروني للمجلة :

http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

الهيئة الاستشاريَّة

أ . د/ سعد بن تركي الخثلان

عضو هيئة كبار العلماء (سابقًا)

سمو الأمير د/ سعود بن سلمان بن محمد آل سعود

أستاذ العقيدة المشارك بجامعة الملك سعود

معالي أ . د/ يوسف بن محمد بن سعيد

عضو هيئة كبار العلماء

أ . د/ عياض بن نامي السلمي

رئيس تحرير مجلة البحوث الإسلامية

أ . د/ عبد الهادي بن عبد الله حميتو

أستاذ التعليم العالي في المغرب

أ . د/ مساعد بن سليمان الطيار

أستاذ التفسير بجامعة الملك سعود

أ . د/ غانم قدوري الحمد

الأستاذ بكلية التربية بجامعة تكريت

أ . د/ مبارك بن سيف الهاجري

عميد كلية الشريعة بجامعة الكويت (سابقًا)

أ . د/ زين العابدين بلا فريج

أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الثاني

أ . د/ فالح بن محمد الصغير

أستاذ الحديث بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أ . د/ حمد بن عبد المحسن التويجري

أستاذ العقيدة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

هيئة التحرير

أ . د/ عبد العزيز بن جليدان الظفيري
أستاذ العقيدة بالجامعة الإسلاميَّة
(رئيس التحرير)

أ . د/ أحمد بن باكر الباكري
أستاذ أصول الفقه بالجامعة الإسلاميَّة
(مدير التحرير)

أ . د/ رمضان محمد أحمد الرويي
أستاذ الاقتصاد والمالية العامة بجامعة الأزهر بالقاهرة

أ . د/ عبد القادر بن محمد عطا صوفي
أستاذ العقيدة بالجامعة الإسلاميَّة

أ . د/ عبدالله بن إبراهيم اللحيدان
أستاذ الدعوة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة

أ . د/ عمر بن مصلح الحسيني
أستاذ فقه السُّنة ومصادرها بالجامعة الإسلاميَّة

أ . د/ حمد بن محمد الهاجري
أستاذ الفقه المقارن والسياسة الشرعيَّة بجامعة الكويت

أ . د/ أحمد بن محمد الرفاعي
أستاذ الفقه بالجامعة الإسلاميَّة

أ . د/ عبد الله بن عبد العزيز الفالح
أستاذ فقه السُّنة ومصادرها بالجامعة الإسلاميَّة

أ . د/ محمد بن أحمد برهجي
أستاذ القراءات بجامعة طيبة

أ . د/ باسم بن حمدي السيد
أستاذ القراءات بالجامعة الإسلاميَّة

أ . د/ أمين بن عايش المزيني
أستاذ التفسير وعلوم القرآن بالجامعة الإسلاميَّة

د/ إبراهيم بن سالم الحبيشي
أستاذ الأنظمة المشارك بالجامعة الإسلاميَّة

د/ حمدان بن لافي العنزي
أستاذ التفسير وعلوم القرآن المشارك بجامعة الحدود الشماليَّة

د/ علي بن محمد البدراني
(سكرتير التحرير)

د/ فيصل بن معتز بن صالح فارسي
(قسم النشر)

قواعد النشر في المجلة(*)

١- أن يكون البحث جديدًا لم يسبق نشره.
٢- أن يتَّسم بالأصالة والجدَّة والابتكار والإضافة للمعرفة.
٣- أن لا يكون مستلًّا مِن بحوثٍ سبق نشرها للباحث.
٤- أن تراعى فيه قواعد البحث العلمي الأصيل، ومنهجيَّته.
٥- ألا يتجاوز البحث عن (١٢,٠٠٠) ألف كلمة، وكذلك لا يتجاوز (٧٠) صفحة.
٦- يلتزم الباحث بمراجعة بحثه وسلامته من الأخطاء اللغويَّة والطباعيَّة.
٧- في حال نشر البحث ورقيًّا يمنح الباحث (١٠) مستلَّات من بحثه.
٨- فى حال اعتماد نشر البحث تؤول حقوق نشره كافة للمجلة، ولها إعادة نشره ورقيًّا أو إلكترونيًّا، ويحقُّ لها إدراجه في قواعد البيانات المحليَّة والعالميَّة - بمقابل أو بدون مقابل - وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
٩- لا يحقُّ للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنشر في المجلة - في أي وعاءٍ من أوعية النشر - إلَّا بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
١٠- نمط التوثيق المعتمد في المجلة هو نمط (شيكاغو) (Chicago).
١١- أن يكون البحث في ملف واحد ويكون مشتملًا على:
- صفحة العنوان مشتملة على بيانات الباحث باللغة العربيَّة والإنجليزيَّة.
- مستخلص البحث باللغة العربيَّة، واللغة الإنجليزيَّة.
- مقدِّمة؛ مع ضرورة تضمنها لبيان الدراسات السابقة، والإضافة العلمية في البحث.
- صلب البحث.
- خاتمة؛ تتضمن النتائج والتوصيات.
- ثبت المصادر والمراجع باللغة العربيَّة.
- رومنة المصادر العربيَّة بالحروف اللاتينيَّة في قائمة مستقلة.
- الملاحق اللازمة (إن وجدت).
- يُرسل الباحث على بريد المجلة المرفقات الآتية:

البحث بصيغة (WORD) و (PDF)، نموذج التعهد، سيرة ذاتيَّة مختصرة، خطاب طلب النشر باسم رئيس التحرير.

(*) يرجع في تفصيل هذه القواعد العامة إلى الموقع الإلكتروني للمجلة: http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

الآراء الواردة في البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر الباحثين فقط، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

محتويات العدد

م	البحث	الصفحة
١-	أصول الفقه والذكاء الاصطناعي - العلاقة والتأثير - د / يوسف بن هلال بن هليل السحيمي	١١
٢-	مبدأ التزام اللغة العربية في الإجراءات القضائية - دراسة تأصيلية في أنظمة المملكة العربية السعودية - أ . د / هيثم حامد المصاروة	٥٣
٣-	العوامل المؤثرة في تحقيق التزام البائع بنقل ملكية المحل التجاري وتسليمه للمشتري - دراسة مقارنة - د / حسن بن غازي بن ناجم الرحيلي	١٠٣
٤-	العرف وأثره في نظام الأحوال الشخصية - دراسة تأصيلية تطبيقية في النظام السعودي - د / مشاعل بنت نغيمش بن غازي الحربي	١٥٧
٥-	التعويض عن فوات المنفعة في الفقه الإسلامي - دراسة فقهية مقارنة بالنظام والقضاء السعودي - د / محمد بن صالح بن محمد العايد	٢٠٩
٦-	تنافسيّة الاقتصاد الوطني - دراسة تأصيلية تطبيقية على الاقتصاد السعودي (٢٠١٥م -٢٠٢٢م) - د / عبد القادر بن أحمد باكر الباكري	٣٠٥
٧-	أثر الائتمان المصرفي بصيغ التمويل الإسلامية على الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة العربية السعودية - دراسة قياسية خلال الفترة ٢٠١٤ - ٢٠٢٢م - د / فهد بن محمد بكر عابد	٣٦٧
٨-	دور صندوق التنمية الصناعية السعودي في تحقيق التحول الصناعي في إطار رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ د / وليد بن منور حمد الظبي	٤١١
٩-	غايات النظام الأسري في الإسلام د / فهد بن محمد بن عبد الله الخويطر	٤٦٧
١٠-	توظيف الاقتباس من القرآن الكريم في الخطاب الدعوي (خطب أبي بكر الصديق ﷺ أنموذجاً) - دراسة استقرائية تحليلية - د / هند بنت علي بن عبد الله الموسى	٥١٩

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
١٣٨١
1961
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

تنافسيَّة الاقتصاد الوطني

– دراسة تأصيلية تطبيقية على الاقتصاد السعودي (٢٠١٥م -٢٠٢٢م) –

The Competitiveness of the National Economy

- An Original Applied Study on the Saudi Economy (2015 AD - 2022 AD -

إعداد :

د / عبد القادر بن أحمد باكر الباكري

الأستاذ المشارك بقسم الاقتصاد بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

Prepared by :

Dr. Abdalqader Ahmed Baker Al Bakery

Associate Professor at the Department of Economics at the College of Law and Economics at the Islamic University of Madinah

Email: albakrei_44@hotmail.com

استلام البحث		اعتماد البحث
A Research Receiving		A Research Approving
2023/09/03		2023/10/02

نشر البحث

A Research publication

رمضان ١٤٤٥هـ -March 2024

DOI :10.36046/2323-058-208-036

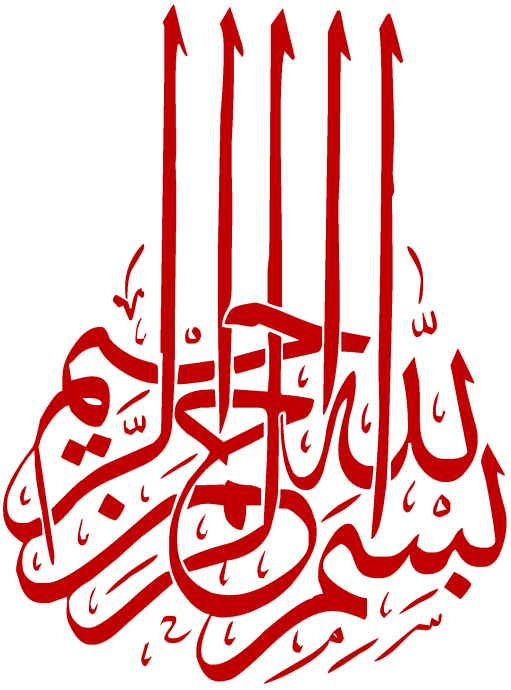
بسم الله الرحمن الرحيم

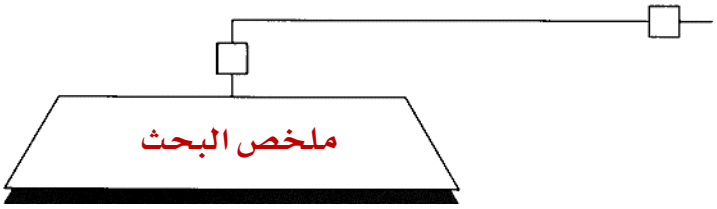

تناول البحث موضوع تنَافُسِيَّة الاقتصاد الوطني تأصيلًا وتطبيقًا على الاقتصاد السعودي في الفترة ٢٠١٥م- ٢٠٢٢م، وذلك في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠، واستنادًا إلى مؤشرات التنَافُسِيَّة العالمية؛ وفقًا لأهم تقريرين عالميين في هذا الخصوص، وهو: "كتاب التنَافُسِيَّة العالمية" و"تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي"؛ حيث هدف البحث إلى بيان المفاهيم النظرية للتنَافُسِيَّة، والمنظور الإسلامي لها، مع رصد وإبراز مدى التطور الذي حدث في مستوى تنَافُسِيَّة الاقتصاد السعودي عالميًّا. وقد تم استخدام المنهج التاريخي والمنهج الوصفي، والتوصل إلى عدة نتائج، أهمها: أن مفهوم التنَافُسِيَّة وأهدافها وغاياتها تتوافق مع مقاصد الإسلام الاقتصادية، وأن الإصلاحات العديدة والمتنوعة التي نفذتها المملكة أسهمت بدرجة كبيرة في تعزيز تنَافُسِيَّة الاقتصاد السعودي؛ وهذا الأمر انعكس بشكل إيجابي على ترتيبها في تقارير التنَافُسِيَّة العالمية.

الكلمات المفتاحية: (التنافسية، التنمية، الاقتصاد، السعودي).

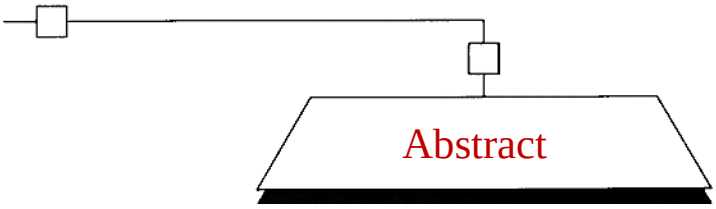

The research addressed the competitiveness of the national economy Saudi in its roots and application during the period 2015 AD - 2022 AD, in light of the Kingdom's Vision 2030, and based on global competitiveness indicators. According to the two most important global references in this regard, which are the book: "Global Competitiveness" and "World Economic Forum Report"; The research aimed to explain the theoretical concepts of competitiveness and the Islamic perspective on it, while monitoring and highlighting the extent of development that has occurred in the level of competitiveness of the Saudi economy globally. The historical approach and the descriptive approach were used, and several results were reached, the most important of which are: that the concept of competitiveness and its goals and objectives are consistent with the economic purposes of Islam, and that the many and varied reforms introduced by the Kingdom have contributed greatly to enhancing the competitiveness of the Saudi economy; This was reflected positively on its ranking in global competitiveness reports.

Keywords: (competitiveness, development, economy, Saudi Arabia).

المقدِّمة

يَحظَى موضوع التنَافُسِيَّة الاقتصادية وأهمية تحسينها باهتمامٍ عالميٍّ كبيرٍ وصل إلى درجة وَضْع مؤشرات عالمية لقياس مستواها، وذلك في ظل التطورات المتسارعة التي ظلت تَشهَدها الساحة الاقتصادية الدُّوَلية، خاصة التطورات الكبيرة على مستوى قطاعات الإنتاج والإدارة والتسويق، وما يَرْتبط بها من تقنياتٍ حديثةٍ فَرضَت واقعًا تنافسيًّا على الاقتصادات الوطنية في مختلف دول العالم والقطاعات المكونة لها، فضلًا عن ذلك؛ فإن هذا الأمر أصبح يُمَثِّل موقع الصدارة ضِمْن اهتمامات الدول والمؤسسات الاقتصادية الدولية ذات العلاقة، لا سِيَّما في ظل متطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي وسياسات الانفتاح وتحرير الأسواق.

ولتحديد التصنيف العالمي والإقليمي لتَنَافُسِيَّة الاقتصادات الوطنية لمختلف الدول؛ هنالك عدة تقارير تَصْدُر بشكلٍ سنويٍ من جهات دوليَّةٍ وإقليميَّةٍ، تعتمد على عدَدٍ من المؤشرات المدرَجَة ضِمْنَ عددٍ من المحاور الأساسيَّة، فعلى المستوى العالمي تَتَمَثَّل أهم التصنيفات في هذا الجانب في كل من: تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي، الذي يُقيِّم القدرات التَّنَافُسِيَّة لـ ١٤١ دولة، على أساس اثني عشر محورًا أساسيًّا، يَشْمَل كُلُّ محورٍ منها عددًا من المؤشرات الفرعية(١). وتقرير كتاب التنافسية

(١) استرجعت بتاريخ: ٢٠٢٣/٢/٢٠م من الموقع الإلكتروني لـ المنتدى الاقتصادي العالمي، https: //www. weforum. org

العالمية، الذي يُصْدِرُه مركز التَّنَافُسِيَّة العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية بسويسرا، والذي يصنف ٦١ دولةً على أساس أربعة محاورَ رئيسية هي: أداء الاقتصاد الكلي، الكفاءة الحكومية، كفاءة الأعمال، والبِنْيَة التحتية(١). بالإضافة إلى تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذي يُقَيِّم مستوى رفاهية الشعوب في العالم من خلال ثلاثة أبعاد هي: (الصحة، والمعرفة، ومستوى المعيشة)(٢).

في إطار سعيها المستمر نحو تطوير اقتصادها؛ لِيَتَبَوَّأَ مكانًا متقدِّمًا ضِمنَ منظومة الاقتصاد العالمي، وَضَعَت المملكة العربية السعودية رؤية المملكة ٢٠٣٠ كاستراتيجية تنمويَّةٍ طَمُوحةٍ، تقود الاقتصاد الوطني نحو مرحلةِ ما بعد النفط، وفي هذا السياق أولت الرؤية اهتمامًا كبيرًا لموضوع تنَافُسِيَّة الاقتصاد السعودي من خلال محورين من محاورها الرئيسية الثلاثة؛ هما: محور(اقتصاد مزدهر)، ومحور(وطن طموح)؛ حيث تستهدف من خلالهما الانتقال باقتصاد المملكة من المركز ٢٥ في مؤشر التنَافُسِيَّة العالمي إلى المراكز العشرة الأولى، وفي سبيل تحقيق ذلك بذلت المملكة جهودا مقدرة لتحسين مستوى تنَافُسِيَّة الاقتصاد الوطني عالميًّا، ومن المتوقع أن تُحَقِّقَ هذه الجهودُ النتائجَ المطلوبةَ على هذا الصعيد بالرغم من التحدِّيَات التي تُوَاجِهُهَا.

وهذا البحث يحاول الوقوف على مستوى تَنَافُسِيَّة الاقتصاد السعودي في ظل رؤية المملكة ٢٠٣٠، من خلال التَعَرُّف على الجُهْدِ المبذول، والنتائج المتحققة في هذا الجانب.

---

(١) استرجعت بتاريخ: ٢٠٢٣/٢/٢٠م من الموقع الإلكتروني لـ المعهد الدولي للتنمية الإدارية، https: //www. imd. org

(٢) استرجعت بتاريخ: ٢٠٢٣/٢/٢٠م من الموقع الإلكتروني لـ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، https: //www. undp. org

أهمية البحث:

تَتَمَثَّل أهمية البحث من الناحية العلمية؛ في بيان موقف الإسلام من التنَافُسِيَّة الاقتصادية التي أصبحت توجهًا عالميًّا، بينما تَبْرُزُ أهميته من الناحية العملية في الوقوف على التقدم المحرَز في مستوى تنَافُسِيَّة الاقتصاد السعودي؛ وفقًا لمؤشرات التنَافُسِيَّة العالمية، وذلك في ظل رؤية المملكة ٢٠٣٠، والتي تستهدف تحقيق نقلةٍ نوعيَّةٍ في طبيعة وهيكل الاقتصاد السعودي، تُمَكِّنه من المحافظة على المنجَزَات التنموية التي تم تحقيقها منذ سبعينيات القرن العشرين، عبر العديد من خطط وبرامج التنمية الطموحة التي تم إنجازها، وتعزيز مكانة المملكة على مستوى الاقتصاد العالمي، والتقدم أكثر في ترتيب مجموعة العشرين اقتصادًا الأقوى في العالم، والارتفاع بمستوى تصنيفها الاقتصادي عالميًّا؛ ذلك أن أي تَقَدُّمٍ يتحقق في مستوى تنَافُسِيَّة الاقتصاد السعودي يعكس بالضرورة مدى نجاح رؤية المملكة ٢٠٣٠ في تحقيق أهدافها.

مشكلة البحث:

تتعلق مُشْكِلَة البحث ببيان المفاهيم المتعلقة بالتنَافُسِيَّة كاتجاهٍ عالميٍّ، وتأصيلها، ثم رصد وإبراز التَقَدُّم الذي أحرزه الاقتصاد السعودي في ظل رؤية ٢٠٣٠، ضِمْنَ التصنيفات العالمية لمستوى تنَافُسِيَّة الاقتصادات الوطنية لمختلف البلدان

ويحاول البحث الإجابة على الأسئلة الفرعيَّة التاليَّة:

١–ما مفهوم التنَافُسِيَّة، وما أهميتها وما عناصرها وشروطها؟ وما نظرة الإسلام لها؟

٢–ما توجهات الاقتصاد السعودي لمرحلة ما بعد النفط؟

٣–ما جهود تحسين مستوى تنَافُسِيَّة الاقتصاد السعودي في ظل رؤية ٢٠٣٠؟ وما هي النتائج المحققة؟

٤–ما التحديات التي تُواجه تحسيْن مستوى تنَافُسِيَّة الاقتصاد السعودي؟

أهداف البحث:

تَتَمَثَّل أهداف البحث في الآتي:

١-بيان المفاهيم النظرية للتنَافُسِيَّة والمنظور الإسلامي لها.

٢-رصد وإبراز مدى التطور الذي حدث في مستوى تنَافُسِيَّة الاقتصاد السعودي في ظل رؤية المملكة ٢٠٣٠,

٣-الوقوف على الجهد المبذول لتحسين مستوى تنَافُسِيَّة الاقتصاد السعودي كهدفٍ ترمي إليه رؤية ٢٠٣٠,

٤-التَّعَرُّف على التحديات الماثلة أمام تحسين مستوى تنَافُسِيَّة الاقتصاد السعودي، وكيفية تجاوزها.

فرضية البحث:

يقوم البحث على فرضيتين هما:

١-مفهوم التنَافُسِيَّة في المنظور الإسلامي يتوافق مع مفهومها المتعارف عليه عالميًّا.

٢-يرتبط التقدم المُحْرَز في مستوى تنَافُسِيَّة اقتصاد المملكة بتحقيق رؤية ٢٠٣٠ لمستهدفاتها الاقتصادية.

حدود البحث:

وتشمل:

- الحدود الزمانية: يغطي البحث الفترة من ٢٠١٥م-٢٠٢٢م.
- الحدود المكانية: المملكة العربية السعودية.

منهج البحث:

يتبع البحث كلًّا من المنهج التاريخي والمنهج الوصفي، مستخدمًا المصادر الثانوية المتمثلة في الكتب والدراسات العلمية والتقارير والمنشورات الرسميَّة كأدوات لجمع مادة البحث.

❁ تقسيم البحث:

يشتمل البحث على مقدمة، وأربعة مباحث، وخاتمة، وذلك على النحو التالي:

المقدمة: وتشمل الإطار المنهجي للبحث والدراسات السابقة.

المبحث الأول: التنَافُسِيَّة: مفهومها وأهميتها، وعناصرها ومؤشراتها، ونظرة الإسلام لها.

المبحث الثاني: توجهات الاقتصاد السعودي في ظل رؤية ٢٠٣٠ ومؤشرات أدائه.

المبحث الثالث: جهود تحسين مستوى تنَافُسِيَّة الاقتصاد السعودي والتحديات التي تواجهها.

المبحث الرابع: التقدم المحرز في تنَافُسِيَّة الاقتصاد السعودي وفقا للمؤشرات العالمية.

الخاتمة: وتشمل النتائج والتوصيات.

❁ الدراسات السابقة:

وقف الباحث على بعض الدراسات التي تناولت موضوع التنَافُسِيَّة على مستوى الاقتصادات الوطنية، وهي كما يلي:

الدراسة الأولى: محددات التنَافُسِيَّة العالمية وأثرها على النُمُوّ الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، د. محمود مجدي بربري، بحث منشور بالمجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، العدد ٣ لعام ٢٠٢٢م.

تناولت الدراسة موضوع محددات التنَافُسِيَّة العالمية وأثرها على النُمُوّ الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تمثلت مشكلة البحث في السؤال التالي: ما هي محددات التنَافُسِيَّة العالمية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟ وإلى أي درجة تؤثر تلك المحددات على مُعَدَّلات النُمُوّ الاقتصادي في تلك الدول؟ وقد هَدَفَت الدراسة إلى الإجابة على هذا السؤال واستكشاف أهم تلك

المحددات وترتيبها بحسب درجة تأثيرها على النُمُوّ الاقتصادي في الدول محل الدراسة، وقد اتبعت الدراسة المنهج الاستنباطي، وتوصلت إلى عدد من النتائج أهمها: أنه من بَيْنِ الاثني عشر مؤشرًا فرعيًّا لقياس التنَافُسِيَّة كان أثر كل من مؤشر البنية الأساسية ومؤشر الابتكار ومؤشر كفاءة السوق منخفضًا، فيما كان أثر بقية المتغيرات، والمتمثلة في مؤسسات الدولة واستقرار الاقتصاد الكلي والصحة ومهارات العمل وسوق العمل والنظام المالي والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وحجم السوق وبيئة الأعمال، على النُمُوّ الاقتصادي في تلك الدول إيجابيا.

تتفق هذه الدراسة مع دراسة الباحث من الناحية الموضوعية في الجانب المتعلق بالتنَافُسِيَّة، وتختلف معها في تركيزها على محددات التنَافُسِيَّة العالمية وآثارها على النُمُوّ الاقتصادي في مجموعة مختارة من الدول، في حين تبحث دراسة الباحث في تطور مستوى تنَافُسِيَّة اقتصاد المملكة العربية السعودية في ظل رؤية ٢٠٣٠.

الدراسة الثانية: تنَافُسِيَّة الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٠٧/٢٠٠٨ – ٢٠١٦/٢٠١٧)، د. محمد متولي محمد الخطيب، بحث منشور بمجلة كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، عام ٢٠٢١م.

هدفت الدراسة إلى تحليل درجة تنَافُسِيَّة الاقتصاد المصري خلال فترة الدراسة، وتدور مشكلة البحث حول عدة أسئلة تتعلق بتحليل الوضع الاقتصادي لتنَافُسِيَّة الاقتصاد المصري مع توضيح سبل تحسين القدرة التَّنَافُسِيَّة في المستقبل، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والوصول إلى عدة نتائج، أهمها: أنه بشكل عام تدهور تقييم مؤشر التنَافُسِيَّة للاقتصاد المصري خلال سنوات الدراسة، وذلك بسبب العديد من المشكلات في أداء كل من كفاءة سوق العمل وسوق السلع والسوق المالية.

تتفق هذه الدراسة مع دراستي في موضوع تنَافُسِيَّة الاقتصاد الوطني، غير أنها تختلف عنها في الحدود المكانية.

الدراسة الثالثة: دور التحول إلى اقتصاد المعرفة في زيادة تنَافُسِيَّة اقتصاد

المملكة العربية السعودية والدول العربية ومعوقاته، د. براجي صباح ود. عمران الزين، بحث منشور بمجلة الجمعية السعودية للمكتبات والمعلومات، العدد ٢ لعام ٢٠١٧م.

هدفت الدراسة إلى تحليل أهم المؤشرات المتعلقة بالتحول إلى اقتصاد المعرفة في اقتصاد المملكة العربية السعودية، وذلك حسب مؤشر البنك الدولي بشأن دليل الاقتصاد المعرفي ٢٠١٢م، والمتكون من أربع ركائز أساسية هي: الحكم الراشد، والأداء المؤسسي، التعليم وتنمية الموارد البشرية، والابتكار والبحث والتطوير، البنية التحتية التكنولوجية، وكذلك مؤشر المعرفة العربي الصادر من الأمم المتحدة، والمتكون من عدة مرتكزات هي: التكنولوجيا، المعلومات والاتصالات، البحث والتطوير والابتكار، والتعليم، وقد اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي، وتوصل إلى عدد من النتائج تُمَثِّل أبرزها في: أن التقدم الذي أحرزته المملكة في مجال المعرفة وفقًا لمؤشر البنك الدولي لا يدعم تنافسيتها على المستوى الدولي.

تتفق هذه الدراسة مع دراستي في موضوع التنَافُسِيَّة، ولكن تختلف معها في تركيزها على اقتصاد المعرفة كمصدر داعم لتنَافُسِيَّة الاقتصاد السعودي، بينما تهدف دراستي إلى رصد وبيان مدى التطور الذي حدث في مستوى تنَافُسِيَّة الاقتصاد السعودي عالميًّا في ظل تطبيق برامج رؤية المملكة ٢٠٣٠، والجهود المبذولة في هذا الإطار والتقدم المحرز فيه والتحديات الماثلة أمامها.

الدراسة الرابعة: تنَافُسِيَّة الاقتصاديات العربية: التقييم وآليات التطوير، د. أمال براهمية ود. عبد الملك بضياف، بحث منشور بمجلة جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ قالمة، العدد ١٤ لعام ٢٠١٦م.

تناولت الدراسة موضوع تنَافُسِيَّة الاقتصاديات العربية من حيث تقييمها وآليات تطويرها، وقد هدفت إلى عرض الجدل الدائر في الأدبيات والدراسات حول موضوع التنَافُسِيَّة، بالإضافة إلى تحليل هيكل وتنَافُسِيَّة الاقتصاديات العربية وآليات تطويرها.

تتفق هذه الدراسة مع دراستي من حيث موضوعها في الجانب المتعلق منه بموضوع التنَافُسِيَّة، وتختلف معها في تركيزها على تنَافُسِيَّة الاقتصاديات العربية وتحليل هيكلة تلك الاقتصاديات وآليات تطوير مستوى تنافسيتها، بينما تركز دراستي على تنَافُسِيَّة الاقتصاد السعودي وبيان التطور الذي حدث فيها وفقا لمؤشرات التنَافُسِيَّة العالمية.

الدراسة الخامسة: دراسة للعوامل المؤثرة على تصنيف الجزائر وفق مؤشرات التنَافُسِيَّة الدولية للفترة (٢٠٠٧ – ٢٠١٣)، أسماء رومان، بحث تكميلي، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر، عام ٢٠١٤م.

تمثلت مشكلة الدراسة في سؤال رئيسي هو: ما هي أهم العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى تحسين تصنيف الجزائر وفق مؤشرات التنَافُسِيَّة الدولية؟ حيث هدفت الدراسة إلى الإلمام بالجوانب النظرية للتنَافُسِيَّة الدولية ودراسة أهم مؤشرات التنَافُسِيَّة ومحاولة تحليل الوضعية التنَافُسِيَّة للجزائر، وقد تم استخدام المنهج الوصفي والتوصل إلى عدد من النتائج، أهمها: أنه على الرغم من اجتهاد الدولة في تحسين اقتصادها إلا أنه ما زال متأخرًا في العديد من عوامل التنَافُسِيَّة، مثل البنية التحتية، والابتكار، وبيئة الأعمال، وضعف القدرات التصديرية.

تتفق هذه الدراسة مع دراستي في موضوعها المتعلق بتنَافُسِيَّة الاقتصاد الوطني، وتختلف معها في الجانب المتعلق بالعوامل المؤثرة على تنَافُسِيَّة الاقتصاد الجزائري، بينما تتعلق دراسة الباحث برصد تطور تنَافُسِيَّة الاقتصاد السعودي.

المبحث الأول: التنَافُسِيَّة: مفهومها وأهميتها، عناصرها ومؤشراتها ونظرة الإسلام لها

المطلب الأول: مفهوم التنَافُسِيَّة وأهميتها

أولًا: مفهوم التنَافُسِيَّة:

يتحدد مفهوم التنَافُسِيَّة وفقاً لثلاثِ مستوياتٍ تَتَمَثَّل في كل من: التنَافُسِيَّة على مستوى اقتصاد الدولة، التنَافُسِيَّة على مستوى القطاع الاقتصادي المعين، التنَافُسِيَّة على مستوى المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية (المنشأة)، ومن ثم فإن مفهومها يختلف بحسب كل مستوى من هذه المستويات الثلاث، وما يهم في هذه الدراسة هو المفهوم الأول الذي ينصرف إلى تنَافُسِيَّة الاقتصاد الوطني للدولة في مواجهة الاقتصادات الوطنية للدول الأخرى، وهنالك عدة تعريفات للتَّنَافُسِيَّة في هذا المستوى، فتقرير المنافسة العالمية يعرفها على أساس أنها: "القدرة على تحقيق معدلات نُمُوّ مرتفعة مستديمة في دخل الفرد الحقيقي مقاسًا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي"(١)، بينما تعرفها هيئة الولايات المتحدة الامريكية للمنافسة الصناعية على أساس أنها: "قدرة البلد على إنتاج السلع والخدمات التي تنجح في امتحان أو اختبار الأسواق الدولية، وفي نفس الوقت تحافظ وتُوَسِّع الدخلَ الحقيقي للمواطنين"(٢)، ويتفق هذا التعريف بدرجةٍ كبيرةٍ مع تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الأوربية الذي يعّرفها بأنها: " الدرجة التي يستطيع البلد في ظل أسواق حرةٍ وعادلةٍ، إنتاج السلع والخدمات التي تنجح في اختبار الأسواق الدولية، وفي نفس

---

(١) علي توفيق الصادق، "المنافسة في ظل العولمة: القضايا والمضامين". (*سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل المعهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العرب*، ٥، (١٩٩٩م): ٣٣.

(٢) علي توفيق الصادق، "المنافسة في ظل العولمة: القضايا والمضامين": ٤١.

الوقت المحافظة على توسيع الدخول الحقيقية لمواطنيها في المدى الطويل(١)، بينما يرى البعض أن تنَافُسِيَّة الاقتصاد الوطني إنما تعني قدرة البلد على توليد نسبي لمزيد من الثروة قياساً بمنافسيه في الأسواق العالمية"(٢).

من خلال ما تقدم من تعريفات يمكن القول بأن التَّنَافُسِيَّة على مستوى اقتصاد الدولة إنما تتعلق بقدرة الاقتصاد الوطني على منافسة الاقتصادات الوطنية للدول الأخرى استنادًا إلى ما يملكه من موارد وقدرات إنتاجية تمكنه من توفير سلع وخدمات تغطي احتياجات السوق المحلية وتلبي حاجة الأسواق الخارجية لها، وتمكنه من جانب آخر –ومن خلال كفاءة استغلال تلك الموارد والقدرات– من تحسين مستوى الدخل الحقيقي لأفراد المجتمع.

ثانياً: أهمية تنافسية الاقتصاد الوطني.

تكتسب التَّنَافُسِيَّة وفقاً لهذا المفهوم أهميتها على أساس ما يلي(٣):

– تُسْهِم في تحقيق كفاءة تخصيص الموارد واستخدامها، حيث تعمل القدرة التَّنَافُسِيَّة على توفير البيئة التَّنَافُسِيَّة الملائمة لذلك، وعلى تشجيع الابتكار والإبداع الذي يؤدي إلى تحسين الإنتاجية، والارتقاء بمستوى نوعية الإنتاج، ورفع مستوى الأداء الاقتصادي.

– من خلال إسهامها في تحقيق كفاءة تخصيص الموارد فإنها تُعَدُّ وسيلةً فعَّالةً

---

(١) د. عبد الرحمن بن عنتر، عمان، "الإنتاجية: آليات دعم القدرة التنَافُسِيَّة في القطاع الصناعي". (دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠١٧م): ٨٣.

(٢) د. عبد الرحمن بن عنتر، عمان، "الإنتاجية: آليات دعم القدرة التنَافُسِيَّة في القطاع الصناعي". ص: ٨٣.

(٣) جوزيف بروكو بنكو، "إدارة الإنتاجية". (جنيف: مكتب العمل الدولي، ١٩٩٨م): ١٨٩، ١٩٢، ١٩٤، ١٩٥.

لضمان تحقق الكفاءة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الوطني، وتعزيز نُمُوّه وتحسين مستوى معيشة الأفراد عن طريق إسهامها في خفض تكلفة الإنتاج ومن ثم خفض الأسعار.

- تقضي تَنَافُسِيَّة الاقتصاد الوطني عالميًّا على مشكلة ضيق نطاق السوق المحلي، التي تُشَكِّل عَقَبةً أمام العمل على زيادة الإنتاج والاستفادة من وفورات الحجم الكبير.

- التَّنَافُسِيَّة على مستوى الاقتصاد الوطني تُسْهِم في جذب مزيد من الاستثمارات إلى داخل الدولة من جهة، وفي تحسين موقف الصادرات من جهة أخرى، وهذا ينعكس بشكل إيجابي على مجمل الأداء الاقتصادي للدولة.

المطلب الثاني: عناصر التَّنَافُسِيَّة ومؤشراتها

أولًا: عناصر التَّنَافُسِيَّة: تتعدد عناصر التَّنَافُسِيَّة، وتختلف باختلاف المستوى الذي تتعلق به، فبالنسبة لعناصر التَّنَافُسِيَّة على مستوى الاقتصاد الوطني للدولة فتَتَمَثَّل بشكل عام في وفرة ورخص الأيدي العاملة، خصوصًا الماهرة منها، ووفرة ورخص موارد الإنتاج الأخرى والتكنولوجيا الحديثة في صناعات أو قطاعات اقتصادية معينة، فضلًا عن توفر بيئةٍ اقتصاديةٍ تتسع في إطارها فُرَص العمل وممارسة النشاط الإنتاجي والاستثماري، وتتاح أمام الجميع للقيام بعمليات إنتاج السلع والخدمات بتكلفةٍ منخفضةٍ وبجودةٍ عاليةٍ(١).

أما عناصر التَّنَافُسِيَّة على مستوى القطاعات الاقتصادية، فتَتَمَثَّل في تَقَدُّم الفن الإنتاجي المستخدم في العملية الإنتاجية داخل مكونات القطاع، وفي ارتفاع

---

(١) Michael Porter A Country Competitive Advantage، Harvard Business Review، CE Year ١٩٩٩، Volume ٩٠- ١٢٠، pp. ٨٤-٨٥

مستوى إنتاجية تلك المكونات، فضلًا عن جودة المنتجات، إلى جانب إنتاجها بأقل تكلفةٍ ممكنةٍ.

وبالنسبة لعناصر التَّنَافُسِيَّة على مستوى المؤسسة، فإن هذه العناصر يتعلق بعضها بظروف الإنتاج الداخلية للمؤسسة، في حين يتعلق البعض الآخر بعلاقة المؤسسة بعملائها الحاليين وولائهم لمنتجاتها، وبقدرتها على جذب عملاء جدد، وتَتَمَثَّل أهم تلك العناصر في: التميُّز على المنافسين في الجودة أو السعر، وفي توقيت التسليم، وخدمات ما قبل أو بعد البيع، والابتكار، والقدرة على التغيير السريع، والاستجابة للمستجدات، وتوفير منتجات جديدة، وتحقيق معدلات زيادة مستمرة في الإنتاجية، والقدرة على التأثير على العملاء، وسرعة الاستجابة لرغباتهم، والمحافظة على ولائهم، وجذب وكسب عملاء جدد، وبناء علاقات مع موردين أكفاء قادرين على توفير احتياجات المؤسسة بالسرعة والمرونة والكفاءة المطلوبة، وفي الزمن المناسب(١).

ويُلَاحَظ الارتباط الوثيق بين توفر عناصر التَّنَافُسِيَّة في المستويات الثلاث، فتوفر تلك العناصر على مستوى الدولة يساعد على توَفُّرها على مستوى القطاع، بينما يُسهِم توَفُّرها على مستوى القطاع في توفرها على مستوى المؤسسة.

ثانيًا: مؤشرات التَّنَافُسِيَّة للاقتصاد الوطني:

تتعدد مؤشرات قياس مستوى تَنَافُسِيَّة الاقتصاد الوطني، حيث يرتبط أبرزها بكل من نُمُوّ الدخل الحقيقي للفرد ونُمُوّ الإنتاجية، إلى جانب النتائج التجارية للدولة، وقدرة اقتصادها الوطني على الانفتاح على العالم، ويمكن بيان ذلك على النحو

(١) د. نبيل محمد مرسي، "استراتيجية العمليات والإنتاج – مدخل استراتيجي". (الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٢م): ٢٩-٣١.

التالي(١):

– نُمُوّ الدخل الحقيقي للفرد ونُمُوّ الإنتاجية فكلاهما يُشيران إلى قدرة الاقتصاد الوطني على العمل بكفاءةٍ عاليةٍ تمكنه من توليد مزيد من الدخول وبشكلٍ مستمرٍ، وتحقيق مزيدًا من زيادة الإنتاج، مما يجعل الأنشطة الاقتصادية فيه أنشطة جاذبة للاستثمارات وللعمالة.

–النتائج التجارية للدولة: ويُقصَد بها نتائج المعاملات التجارية للدولة مع العالم الخارجي، وفي هذا الجانب هنالك عدة مؤشرات يتم استخدامها في قياس تَنَافُسِيَّة الاقتصاد الوطني، وأبرزها الميزان التجاري فكلما حَقَّقَ هذا الميزان فائضًا كان ذلك مؤشرًا دالًا على تمتع اقتصاد الدولة بقدرةٍ تَنَافُسِيَّةٍ عاليةٍ، فوجود فائض في الميزان التجاري لدولة ما يعني: أن اقتصاد تلك الدولة قادرٌ على مد الأسواق الخارجية بمنتجاته بشكلٍ يفوق ما تستورده من تلك الأسواق وكذلك تركيبة وحجم الصادرات؛ حيث يستخدم بعض الاقتصاديين تركيبة الصادرات لبلد ما، والتي تعود للقطاعات ذات القيمة المضافة أو القطاعات ذات المنتجات مرتفعة الجودة، لقياس تَنَافُسِيَّة الدولة، فإذا كانت تلك التركيبة متنوعة وحُجم الصادرات مرتفع أو قابل للزيادة؛ فإن هذا يعد مؤشرًا على تَحسُّن الميزة التَّنَافُسِيَّة لتلك الصادرات، ويدل على تَنَافُسِيَّة اقتصاد الدولة.

هنالك أيضًا مجموعاتٌ عديدةٌ من المؤشرات التي تُستُخدم في قياس تَنَافُسِيَّة الاقتصاد الوطني، تَصدُرها عدد من المنظمات والهيئات الدولية المهتمة بموضوع التَّنَافُسِيَّة، مثل المعهد الدولي للتنمية الإدارية، والمنتدى الاقتصادي العالمي، والبنك الدولي، ومنظمة الأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وغيرها، حيث تتعلق تلك

(١) د. مصطفى أحمد حامد رضوان، "التنَافُسِيَّة كآلية من آليات العولمة الاقتصادية ودورها في دعم جهود النمو والتنمية في العالم". (الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠١١م): ٥٥–٥٧.

المؤشرات بعدد من المعايير، أهمها المؤشرات التي يتضمنها كتاب التَّنَافُسِيَّة العالمية، وهو عبارة عن تقريرٍ سنويٍّ يَصدُر عن معهد التنمية الادارية الدولية، حيث تَتَمَثَّل تلك المؤشرات في الأداء الاقتصادي، كفاءة السياسات الحكومية، كفاءة قطاع الأعمال والبنية التحتية(١).

وكذلك المؤشرات الخاصة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (أونكتاد)، والتي تتعلق باتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تتضمن تلك المؤشرات وجود البيئة التجارية، حجم السوق، نوعية البنية التحتية الموجودة، إنتاجية العمالة، ومدى قدرة السوق المحلية على الوصول إلى الأسواق العالمية.

أما مؤشرات قياس الأعمال التجارية الصادرة عن البنك الدولي، فتشمل كلًّا من مؤشر بدء المشروع، واستخراج تراخيص البناء، توظيف العاملين، تسجيل الممتلكات، الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين، دفع الضرائب، التجارة على الحدود، تنفيذ العقود، وإغلاق المشروع، بينما تشمل مؤشرات الحرية الاقتصادية التي تَصدُر عن معهد هرتج فاونديشن وصحيفة وول ستريت جورنال منذ عام ١٩٩٥م، والتي تُستَخدم لقياس مدى تَدَخُّل الدولة في النشاط الاقتصادي، فتشمل كلًّا من السياسة التجارية، العبء المالي الحكومي، درجة التدخل، السياسة النقدية، الاستثمار الأجنبي، وضع القطاع المصرفي والتمويل، مستوى الأجور والأسعار، حقوق الملكية، التشريعات والإجراءات، وأنشطة السوق السوداء(٢).

---

(١) د. مصطفى أحمد حامد رضوان، "التَنَافُسِيَّة كآلية من آليات العولمة الاقتصادية ودورها في دعم جهود النمو والتنمية في العالم".: ٥٩-٨٣.

(٢) د. مصطفى أحمد حامد رضوان، "التَنَافُسِيَّة كآلية من آليات العولمة الاقتصادية ودورها في دعم جهود النمو والتنمية في العالم".: ٥٩-٨٣.

المطلب الثالث: التَّنَافُسِيَّة من منظور إسلامي

ولما كانت التَّنَافُسِيَّة، من حيث مفهومها وأهميتها وعناصرها على النحو الذي أوضحناه، تتضمن قدرة الاقتصاد الوطني وقطاعاته المختلفة والوحدات الاقتصادية (منشآت – أفراد) التي تنشط في إطارها على تحقيق مُعَدَّلات إنتاجٍ عاليةٍ، ونُمُوّ في الدخل الحقيقي، والاستمرار في ذلك، ومنافسة الآخرين من خلال الاستغلال الكفء للموارد المتاحة في إنتاج السلع الصحيحة، والخدمات بالنوعية الجيدة والسعر المناسب، وما يَنتُجُ عن ذلك من تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية، وتعزيز النُمُوّ، وتحسين مستوى معيشة الأفراد؛ فضلًا عن تحسين إنتاجية الأفراد والمنشآت، وما يتطلبه كل ذلك من توفير البيئة التَّنَافُسِيَّة والظروف الاقتصادية التي تَتَّسِع في ظلها فُرَص العمل، وممارسة النشاط الإنتاجي والاستثماري أمام الجميع؛ فإن كل هذا يُمثِّل جوهر الاقتصاد الإسلامي ويدخل في صميم اهتماماته.

فجوهر الاقتصاد الإسلامي إنما يَتَمَثَّل في فكرة إعمار الأرض التي حث عليها القرآن الكريم، وعلى تحقيق هدف الحياة الطيبة التي وعد الله بها الموقنين من عباده؛ كما يُنادِي الإسلام بمبدأ المنافسة ويهتم بتوفيرها، ويَكفُل حق العمل والكسب من خلال ممارسة الأعمال والأنشطة الاقتصادية المشروعة بما يُحقِّق مصلحة الفرد والجماعة، وفيما يلي تفصيل ذلك:

أولًا: إعمار الأرض من خلال الاستخدام والتوظيف (التخصيص) الكفء للموارد:

يُمثِّل إعمار الأرض الهدف الأسمى للاقتصاد الإسلامي، فبه يزدهر الاقتصاد وتتولد المنافع، وبه تتحقق الأغراض المنشودة من نماء وقوة واستغناء عما عند الآخرين، وفي واقع الأمر فإن مفهوم إعمار الأرض يستوعب مفهوم التنمية في الأدبيات الاقتصادية المعاصرة في بُعدِها المادي، ويعالجها كجزء من التنمية الشاملة

للإنسان(١)، فإعمار الأرض كمفهوم تَنْمَويّ لا يقتصر على النواحي المادية فقط، وإنما يشمل أيضا النواحي الروحية والخلقية، إذ هو نشاط يقوم على قِيَمٍ وغايات ومقاصد دينية بُغيَةَ الوصول بالمجتمع إلى مستوى الحياة الطيبة التي تُعِين أفراده على تحقيق مراد الله في الخلق، والذي يتمثل في قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾ [سورة الذاريات:٥٦]، وعبادة الله تتحقق بالعمل الصالح المقترن بالإيمان بالله؛ والذي هو شرط تحقيق الحياة الطيبة، إذ يقول الله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً ۖ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٩٧﴾﴾ [سورة النحل:٩٧]، وفي معنى الحياة الطيبة رُوِي عن ابن عباس رضي الله عنهما قوله: أنها الرزق الحسن أو الرزق الطيب في الدنيا(٢). وإعمار الأرض هو من العمل الصالح، وبه يكون، ففي التوجيه القرآني الذي أجراه المولى عز وجل على لسان نبيه صالح عليه السلام إلى ثمود؛ جاءت عبادة الله في آية واحدة مقترنة بإعمار الأرض، فقد قال عز من قائل: ﴿۞ وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا ۚ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ۖ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَٱسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ﴾ [سورة هود:٦١]، وقد جاء في معنى: ﴿وَٱسْتَعْمَرَكُمْ﴾ عند بعض أهل التأويل قولهم: أمركم بعمارة ما تحتاجون إليه فيها من بناء مساكن وغرس أشجار، وقيل: المعنى ألهمكم

(١) د. محمد عبد المنعم عفر، "التنمية الاقتصادية لدول العالم الإسلامي"، (جدة: دار المجمع العلمي، ١٩٨٠م): ٢٩.

(٢) ينظر: محمد بن جرير الطبري، "جامع البيان في تأويل القرآن". تحقيق: أحمد محمد شاكر، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ)، ١٧: ٢٩٠. وابن أبي حاتم عبد الرحمن التميمي الرازي، "تفسير القرآن العظيم". تحقيق: أسعد محمد الطيب، (ط ٣: مكتبة نزار مصطفى، ١٤١٩هـ)، ٧: ٢٣٠١.

عمارتها من الحرث والغرس وحفر الآبار وغيرها(١)، ويستفاد من هذا المعنى الاستفادة من كل ما سخَّره الله سبحانه وتعالى للإنسان في هذا الكون من موارد في توليد المنافع التي تمكنه من أن يحيا الحياة الطيبة، ومن ثم تحقيق مراد الله عز وجل في الخلق.

يقول الدكتور محمود محمد بابلي: "إن الغرض من الإعمار لا يقتصر فقط على استعمار الأرض ضِمن حدود الإمكانات، وبما تتضمنه من موارد خام، وما يمكن أن تقدمه أيضا من خيرات، وإنما يشمل أمورا عدة تعود بالنفع على المجتمع، وذلك بالعمل على توجيه مشاريع الإعمار وجهةً إنتاجيةً متنوعةً لتكثُر مجالات الاستثمار، فتكثُر بذلك مجالات العمل والإنتاج، الأمر الذي يزيد في دخل الفرد وفي الدخل الوطني، ويقَلِّل من اعتماد البلاد على الأسواق الأجنبية في سَدِّ احتياجاتها الاستهلاكية والدفاعية، فعمارة الأرض يمتد أُفُقُها إلى استثمار ما في الأرض من أنواع المعادن والتوسع في المنافع العمرانية واستحداث المصنوعات المختلفة والمرافق الضرورية والوسائل الميسرة للمصالح، وما يتبع ذلك كله من تبادل السلع والغلات وتحسين أوضاع المجتمع جميعه، ثم إيصال هذا الخير إلى البلاد المجاورة وتلك التي تكون في حاجة إليه"(٢)، ويستفاد من هذا القول أن إعمار الأرض يكون بالاستخدام الكفء للموارد الاقتصادية المتاحة والتخصيص الأمثل لها بما يَضمَن تعدد وتنوع المنافع المتولدة عنها والتي تُغطِّي حاجة السوق المحلية وتفيض عنها إلى الأسواق الخارجية(٣)، وهذا عينه ما يتضمنه مفهوم تنَافُسِيَّة الاقتصاد الوطني التي تَعني قدرته على الاستغلال

(١) الطبري، "جامع البيان". ٩: ٥٨.

(٢) د. محمود محمد بابلي، "إعمار الأرض في الاقتصاد الإسلامي واستثمار خيراتها بما ينفع الناس". (بيروت: المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، ١٩٨٨م): ٤٣-٤٤.

(٣) د. محمود محمد بابلي، "إعمار الأرض في الاقتصاد الإسلامي واستثمار خيراتها بما ينفع الناس".: ٥٤.

الأمثل لموارده بما يحقق الوفرة والرفاهية لأفراد المجتمع، وفي نفس الوقت النجاح في اختبار الأسواق الخارجية أمام المنافسين.

ثانيًا: الاهتمام بالإنتاج وتحقيق الجودة والوفرة:

إن تَنَافُسِيَّة الاقتصاد الوطني تعتمد بدرجةٍ كبيرةٍ على تَنَافُسِيَّة القطاعات الاقتصادية المكونة له وتَنَافُسِيَّة الوحدات والمنشآت الإنتاجية التي تعمل في إطار هذه القطاعات، وتَنَافُسِيَّة هذه القطاعات والمنشآت تقوم على الاهتمام بالإنتاج وتحسين الإنتاجية لضمان الوفرة والجودة، ولا شك أن الاقتصاد الإسلامي يُولِي اهتمامًا خاصًّا للإنتاج والإنتاجية، باعتبارهما الأصل في عمارة الأرض، عليهما تقوم حياة الناس، وبهما يقوى الاقتصاد، وفي هذا يقول الدكتور محمد بن عبد المنعم عفر مؤكدًا أن العلاقة بين الإنتاج وأهمية تحسين معيشة أفراد المجتمع المسلم: "إن المستوى المعيشي المطلوب للمجتمعات المسلمة هو الذي تمثله مرحلة الإنتاج الوفير الذي يتحقق بأقل تكاليف اجتماعية (الكفاءة الاقتصادية)، والذي يعني في نفس الوقت باحتياجات الأفراد المعيشية، وتحقيق الأمن الداخلي والعدالة الاجتماعية والسلام الاجتماعي، وتحقيق الأمن الخارجي بالقوة الدفاعية التي تكفل الحماية من الأعداء، فإذا لم يتحقق ذلك للمجتمع فإن عليه الاستمرار في التنمية حتى يصل إلى المستوى المطلوب"(١)، ولما كان الإنتاج بهذا القدر من الأهمية في معاش الناس وتلبية حاجاتهم الإنسانية، فقد اهتم به الإسلام وربطه ربطًا مُحكمًا بمقاصده حتى تمتلك الأمة إرادتها بإنتاج ما تحتاجه، تحقيقا للاكتفاء الذاتي وإعمارًا للأرض وتحقيقًا للتنمية وأهدافها المتمثلة في رفع معدلات النُمُوّ الاقتصادي وزيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني وتحسين مستوى المعيشة، وتوليد فُرَص العمل للأفراد والمجتمع من خلال التوسع في الاستثمارات ورفع مستوى تشغيل الموارد، الذي يؤَدِّي إلى تقوية الاقتصاد الوطني

(١) د. محمد عبد المنعم عفر، "التنمية الاقتصادية لدول العالم الإسلامي"، ص: ٤٢.

والنهوض به وصولًا إلى مَصَافِّ الاقتصادات المتقدمة ومنافستها، وتأكيدًا لهذه الأهمية فإن المولى عز وجل سخر للإنسان ما في الكون من موارد تُعِينه على الإنتاج وتعظيم منافعه منها، وفي القرآن الكريم عدة آيات تُشير إلى ذلك نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا مِّنۡهُۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يَتَفَكَّرُونَ ١٣﴾ [سورة الجاثية:١٣] وغيرها من الآيات الدالة على ذلك.

وفيما يتعلق بجودة الإنتاج فإن النبي صلى الله عليه وسلم حَثَّ على ذلك من خلال قوله: (**إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه**)(١)، أما فيما يتعلق بتخصيص الموارد الإنتاجية في مجالات الإنتاج التي تلبي حاجات المجتمع الحقيقية فإن الاقتصاد الإسلامي حرص على ذلك من خلال ضبط الإنتاج بقاعدة التفضيل الشرعي التي تحكم عمليَّة الإنتاج بأولويات المجتمع الاستهلاكية، بحيث تُوجِّه الموارد الاقتصادية أولًا لإنتاج الضروريات من السلع تليها الحاجيات ثم التحسينيات(٢)، كما يحرص الاقتصاد الإسلامي في إطار اهتمامه بالإنتاج على أن تحقق المشروعات الإنتاجية أرباحًا مجزية تمكنها من الاستمرار في العمل والنُمُوّ حفظًا للمال وتنميته باعتباره مقصدًا شرعيًا.

إن ما سبق بيانه من اهتمام الإسلام بالإنتاج ووفرته وجودته، ومراعاة أولويات المجتمع، إلى جانب مراعاة المصالح الاقتصادية لأصحاب المشاريع والمنشآت الإنتاجية، ضمانا لاستمراريتها ونُمُوّها إنما يتفق مع مفهوم التَّنَافُسِيَّة الاقتصادية وغاياتها النهائية.

---

(١) أبو يعلى، أحمد بن علي بن المثنى التميمي الموصلي، "مسند أبي يعلى الموصلي". تخريج وتعليق: سعيد بن محمد السناري، (ط١، القاهرة: دار الحديث ١٤٣٤هـ – ٢٠١٣ م) ٧: ٣٤٩، برقم (٤٣٨٦).

(٢) د. أحمد خالد عكاشة، "نظرية التفضيل الشرعي في الاقتصاد الإسلامي"، *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، غزة* ١ ، (٢٠١٣م)، ٢١: ٣٥٢.

ثالثًا: توفير البيئة التَّنَافُسِيَّة وإتاحة فُرَص العمل والتكسب أمام الجميع:

من مقتضيات التَّنَافُسِيَّة الاقتصادية، بحسب ما سبق بيانه، تهيئة البيئة الاقتصادية التي تُتِيحُ لأفراد المجتمع والمنشآت الإنتاجية إمكانيةَ التَّنَافُس فيما بينها في ممارسة مختلف الأنشطة والأعمال في المجال الاقتصادي، بالشكل الذي يُحقِّق عدالة المنافسة من جهة، ويكفل للأفراد والمنشآت حرية القيام بما يناسبهم من أنشطةٍ اقتصاديةٍ تحقق مصالحهم ومصالح المجتمع من جهة أخرى، وهذا ما يُقره الاقتصاد الإسلامي من خلال كفالة حرية تملك وسائل الإنتاج وغيرها للأفراد، فمشروعات الأفراد ومنشآت الأعمال والشركات الخاصة هي عماد النشاط الاقتصادي، والمنافسة الحرة هي التي يقوم عليه النظام الاقتصادي الإسلامي، كما يقوم على تحرير الأسعار، فالأصل في التشريع الاقتصادي في الإسلام عدم تَدَخُّل الدولة في التسعير إلا للضرورة وترك تحديد أسعار السلع في الأسواق وفقًا للتفاعل الحر لقوى العرض والطلب دون تَدَخُّل أو تأثير على طرفي التعامل، وفي هذا تأكيد على حرية التصرف التي يكفلها التشريع الاقتصادي الإسلامي(١)، ويستند منع التسعير إلى ما جاء في الأثر النبوي الشريف أن الناس قالوا يا رسول الله غلا السعر فسَعِّر لنا فقال صلى الله عليه وسلم: "**إن الله هو المسعر القابض الباسط الرازق، وإني لأرجو أن ألقى الله وليس أحد منكم يطالبني بمظلمة في دم ولا مال**"(٢).

---

(١) شوالين محمد سنوسي، "المنافسة الاقتصادية من منظور إسلامي"، *مجلة الحضارة الإسلامية، الجزائر* ١٧، (٢٠١٢م)، ١٣: ٣٦٤.

(٢) أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني؛ "سنن أبي داود"، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (بيروت: المكتبة العصرية) ٣: ٢٧٢. برقم (٣٤٥١). ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، "سنن ابن ماجه". تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (دار إحياء الكتب العربية). ٢: ٧٤١، برقم (٢٢٠٠).

وللمنافسة في منظور الاقتصاد الإسلامي وظيفة تحققها، فهي تعمل من جانب على تعبئة طاقة الإنسان الجسدية والنفسية والفكرية وتسخير خبراته الفنية في زيادة الإنتاج وتوفير الحاجات واكتساب الثروات وتنميتها، بينما تعمل من جانب آخر على تحقيق رفاهية المستهلك بضمان توفير الحاجات الطيبة له، فقد حث الإسلام على المنافسة باعتبارها تُلبي حاجات الناس وتُحقِّق مصالحهم، وحتى لا تنحرف المنافسة عن مسارها أحاطها التشريع الاقتصادي الإسلامي بقِيَم أخلاقية وضوابط تشريعية تحقق هدفها وغايتها المتمثلة في إقامة العدل والتعاون على البر والتقوى(١).

المبحث الثاني: تَوَجُّهات الاقتصاد السعودي في ظل رؤية٢٠٣٠ ومؤشرات أدائه

المطلب الأول: توجهات الاقتصاد السعودي في ظل رؤية ٢٠٣٠

ظَلَّ الاقتصاد السعودي يُواجه دائمًا مخاطر الاعتماد على المورد الواحد القابل للنضوب والتعرض لتقلبات الأسواق، فإن الشغل الشاغل للقائمين على أمره ظَلَّ يتمثل في كيفية معالجة هذا الإشكال.

لقد شَكَّل العام ٢٠١٥م عاماً حاسماً في التعامل مع هذا الإشكال، حيث شهد ذلك العام انخفاضًا كبيرًا في أسعار النفط سجل معه اقتصاد المملكة أكبر عجز في تاريخه على الإطلاق، بلغت قيمته حوالي ٣٩٨ مليار ريال، ولم يكن انتظار عودة أسعار النفط إلى الارتفاع خلال فتره وجيزة أمرًا يمكن الرهان عليه، فقد كان الراجح هو أن تظل تلك الأسعار منخفضة لعدة سنوات قادمة، وكان واضحًا أن دورة أسعار النفط المرتفعة تتجه إلى نهايتها، وعلى الاقتصاد السعودي أن يعمل على مواجهة التحدي الأساسي الذي ظل قائمًا أمامه لعقود، وهو تحدي عدم الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل، وذلك بتسريع الخطى نحو التحول إلى اقتصادٍ متنوعٍ يعتمد بدرجة أساسية على قوى الدفع الداخلية، ويتكامل في نفس الوقت بشكل

(١) شوالين محمد سنوسي، "المنافسة الاقتصادية من منظور إسلامي". ٣٦٧-٣٦٩.

وثيق مع العالم الخارجي من خلال دورٍ جديدٍ مختلفٍ، لا يستند إلى النفط فقط، وإنما يَضُم بالإضافة إليه طاقات القطاعات الأخرى ذات القوة الكامنة في الاقتصاد السعودي(١).

وتأسيسًا على ذلك جاءت رؤية المملكة ٢٠٣٠، التي تُمثِّل استراتيجية تنموية طموحة تَهدِف إلى تصحيح مسار الاقتصاد السعودي وتوجيهه للدخول إلى مرحلة ما بعد النفط، وذلك من خلال البناء على منجزات الخطط التنموية التي انتهجتها المملكة منذ أوائل سبعينات القرن العشرين وحتى العام ٢٠١٤م، (الذي مثل العام الأخير من الخطة الخمسية التاسعة)، فقد جاءت الرؤية متضمنةً ثلاثة محاور رئيسية، هي: "محور المجتمع الحيوي يُعَدُّ أساسًا لتحقيق هذه الرؤية وبناء قاعدة متينة للازدهار الاقتصادي"، "ومحور الاقتصاد المزدهر" الذي يركز على توفير الفُرَص للجميع، عبر بناء منظومة تعليمية مرتبطة بحاجات سوق العمل وتنمية الفُرَص للجميع "، " ومحور الوطن الطموح الذي يركز على القطاع العام، حيث يرسم ملامح الحكومة الفاعلة عن طريق تعزيز الكفاءة والشفافية والمساءلة وتشجيع ثقافة الأداء لتمكين الطاقة والموارد البشرية، وتهيئة البيئة للمواطنين وقطاع الأعمال والقطاع غير الربحي لتتحمل مسؤوليتها وتتولى زمام المبادرة في مواجهة التحديات واقتناص الفُرَص(٢).

إن ما يهم في سياق موضوع هذا البحث هو المحور الثاني، المتمثِّل في (اقتصاد مزدهر)، على أربعة محاور فرعيه، هي(٣):

---

(١) د. امتثال عبدالله الثميري، "الاقتصاد السعودي (من التأسيس إلى الرؤية)". (الرياض: جامعة الملك سعود، ٢٠٢٠م): ٢٧٤.

(٢) استرجعت بتاريخ: الدخول ٢٠٢٣/٢/٠٨م، من الموقع الإلكتروني لـ رؤية المملكة ٢٠٣٠، ./gov. sa/ar .https: //www. vision٢٠٣٠

(٣) ينظر: د. امتثال عبدالله الثميري، "الاقتصاد السعودي (من التأسيس إلى الرؤية)": ٢٧٨-
=

١–اقتصاد مزدهر، فُرَصُه مثمرة:

ويستهدف هذا المحور بدرجة أساسية خفض معدل البطالة في أوساط القوة العاملة الوطنية من ١١,٦% إلى ٧% ورفع إسهام المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي من ٢٠% إلى ٣٥%، ورفع مشاركة المرأة في سوق العمل من ٢٢% إلى ٣٠%، وسد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، وتطوير التعليم العام وتوجيه الطلاب نحو الخيارات الوظيفية والمهنية المناسبة، وإتاحة الفُرَصة لإعادة تأهيلهم والمرونة في التنقل بين المسارات التعليمية، بالإضافة إلى هدف أن تصبح خمس جامعات سعودية على الأقل ضمن أفضل ٢٠٠ جامعة في العالم بحلول العام ٢٠٣٠م.

٢–اقتصاد مزدهر، استثماره فاعل:

يستهدف هذا المحور رفع حجم الاقتصاد السعودي والارتقاء به من المرتبة ١٩ ليكون ضمن ال ١٥ اقتصادًا الأولى على مستوى العالم ككل، ورفع نسبة المحتوى المحلي لقطاع النفط والغاز من ٤٠% إلى ٧٥%، بالإضافة إلى رفع قيمة أصول صندوق الاستثمارات العامة من ٦٠٠ مليار ريال إلى ما يزيد على ٧ ترليون ريال، كما يستهدف هذا المحور توطين الصناعات العسكرية، وذلك من خلال توطين ٥٠% من الإنفاق العسكري بحلول العام ٢٠٣٠م؛ بتوسيع دائرة الصناعات الوطنية في هذا المجال لتشمل الصناعات الأكثر تعقيداً، مثل صناعة الطيران العسكري، وذلك عن طريق الاستثمارات المباشرة والشراكات الاستراتيجية مع الشركات الرائدة في هذا المجال بهدف نقل المعرفة والتقنية وتوطين الخبرات في مجال التصنيع والصيانة والبحث والتطوير، ويستهدف هذا المحور كذلك تنمية قطاع التعدين وزيادة إسهامه في الاقتصاد الوطني من خلال العمل على رفع إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٩٧

=

.٢٨١

مليار ريال، وزيادة فُرَص العمل فيه لتصل إلى ٩٠ ألف فُرَصة بحلول العام ٢٠٢٠م، فضلاً عن ذلك فإن هذا المحور يستهدف أيضاً بناء سوق للطاقة المتجددة لتلبية الزيادة المتوقعة في الاستهلاك المحلي للطاقة إلى ثلاثة أضعافه بحلول العام ٢٠٣٠م، وتوطين نسبة كبيرة من سلسلة قيمة الطاقة المتجددة، مثل البحث والتطوير والتصنيع وغيرها.

٣-اقتصاد مزدهر، تَنَافُسِيَّة جذابة:

يهدف هذا المحور إلى العمل على انتقال المملكة من المركز ال ٢٥ في مؤشر التَّنَافُسِيَّة العالمي؛ لتكون ضمن المراكز العشرة الأولى، ورفع نسبة الاستثمارات الأجنبية من الناتج المحلي الاجمالي من ٣,٨% إلى المعدل العالمي البالغ ٥,٧%، كما يستهدف الوصول بإسهام القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من ٤٠% إلى ٦٥%، وعلاوة على ذلك يستهدف هذا المحور الوصول إلى قطاع تجزئة متطور، ورفع نسبة التجارة الحديثة فيه إلى ٨٠%، وفيما يتعلق بقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات فإن الالتزامات في هذا المحور تتضمن تطوير البنية التحتية الخاصة بهذا القطاع عن طريق الشراكة مع القطاع الخاص.

٤-اقتصاد مزدهر، موقعه مستقل:

ويستهدف هذا المحور تحسين ترتيب المملكة في مؤشرات أداء الخدمات اللوجستية لترتقي من المرتبة ٤٩ في هذا المجال إلى المرتبة ٢٥ عالمياً، والمرتبة الأولى إقليمياً، بالإضافة إلى رفع نسبة الصادرات غير النفطية من ١٦% إلى ٥٠% على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي.

من جانب آخر، فإن محور (وطن طموح) يتضمن محاوراً ذات طبيعة اقتصادية تَتَمَثَّل في الآتي(١):

(١) د. امتثال عبد الله الثميري، "الاقتصاد السعودي (من التأسيس إلى الرؤية)": ٢٨١-٢٨٣.

١-وطن طموح، حكومته فاعلة:

يستهدف هذا المحور زيادة الإيرادات الحكومية غير النفطية من ١٦٣ مليار ريال إلى تريليون ريال سنوياً، ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي، بحيث تصبح إنتاجية القطاع الحكومي مناسبة مع حجم الإنفاق.

٢-وطن طموح، مواطنة مسؤولة:

يستهدف هذا المحور رفع نسبة مدخرات الأسر من ٦% إلى ١٠%، ورفع إسهام القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي من أقل من ٣% إلى ٥%.

لقد تضمنت الرؤية ٩٦ هدفاً استراتيجياً، تم تصنيفها إلى ثلاثة مستويات، يتضمن المستوى الأول منها أهدافاً عامة والمستوى الثاني أهدافاً فرعية والمستوى الثالث أهدافاً تفصيلية، وبالنسبة لمحور (اقتصاد مزدهر) الذي يهمنا في سياق هذا البحث، فقد تمثلت أهدافه العامة في هدفين، هما: تنمية وتنويع الاقتصاد، وزيادة معدلات التوظيف، وقد تفرعت من كل هدف منهما عدة أهداف، تمثل أهداف المستوى الثاني، وذلك على النحو التالي(١):

١- الأهداف الفرعية لهدف تنمية وتنويع الاقتصاد:

-تنمية مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد.
-تعظيم القيمة المتحققة من قطاع الطاقة.
-إطلاق قدرات القطاعات غير النفطية الواعدة.
-تعظيم أصول ودور صندوق الاستثمارات العامة كمحرك للنُمُوّ.
-ترسيخ مكانة المملكة كمركز لوجستي عالمي.
-تعميق اندماج الاقتصاد السعودي في المنظومة الإقليمية والعالمية.
-تنمية الصادرات غير النفطية.

(١) د. امتثال عبدالله الثميري، "الاقتصاد السعودي (من التأسيس إلى الرؤية)": ٢٨٧.

وقد تضمنت هذه الأهداف الفرعية ٣٠ هدفاً تفصيلياً.

٢- الأهداف الفرعية لهدف زيادة معدلات التوظيف:

-تطوير رأس المال البشري بما يتواءم مع احتياجات سوق العمل.

-إتاحة فُرَص العمل للجميع.

-خلق مزيد من فُرَص العمل من خلال المنشآت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

-جذب المواهب الوافدة المناسبة للاقتصاد.

هذه الأهداف الفرعية اشتملت على ١٦ هدفاً تفصيلياً.

أما الأهداف الخاصة بمحور (وطن طموح)، والذي تضمن أبعاداً ذات طابع اقتصادي، فقد تمثلت في هدفين عامين، هما: تعزيز فاعلية الحكومة، وتمكين المسؤولية الاجتماعية، وقد تضمن كل هدف منهما مجموعة من الأهداف الفرعية التي تمثل أهداف المستوى الثاني، وذلك كما يلي(١):

١- الأهداف الفرعية لهدف تعزيز فاعلية الحكومة:

-تحقيق توازن الميزانية العامة.

-تحسين أداء الجهاز الحكومي.

-التفاعل بشكل فعال مع المواطنين.

-حماية الموارد الحيوية للدولة.

وهذه الأهداف اشتملت على ١٥ هدفاً تفصيلياً.

٢- الأهداف الفرعية لهدف تمكين المسؤولية الاجتماعية:

-رفع مستوى تحمل المواطن للمسؤولية.

-تمكين الشركات من المساهمة الاجتماعية.

---

(١) د. امتثال عبد الله الثميري، "الاقتصاد السعودي (من التأسيس إلى الرؤية)": ٢٨٧.

-تمكين تحقيق أثر أكبر للقطاع غير الربحي.

وهذه الأهداف فُصِّلت إلى ستة أهداف تفصيلية.

وبالنظر إلى الأهداف التفصيلية المنبثقة من الأهداف الفرعية ذات الصلة بالجوانب الاقتصادية للرؤية، يلاحظ أن مجموعها بلغ ٦٧ هدفاً من أصل ٩٦ هدفاً هي مجموع الأهداف الاستراتيجية للرؤية، أي ما نسبته نحو ٦٨% من المجموع الكلي لتلك الأهداف، وهذا يعكس الاهتمام الكبير للرؤية بإحداث نقلة نوعية في الاقتصاد السعودي، والانتقال إلى مرحلة ما بعد النفط، ويلاحظ أن قطاع الطاقة المتجددة حظي باهتمام ضمن تلك الأهداف في المستويين، الفرعي والتفصيلي، الأمر الذي يؤكد اهتمام الرؤية بهذا القطاع وما يناط به من دور في إطارها.

المطلب الثاني: منظومة البرامج المعتمدة لتحقيق أهداف رؤية: ٢٠٣٠

لتحقيق أهداف الرؤية تم اعتماد منظومة برامج، تسمى ببرامج رؤية المملكة ٢٠٣٠م، تشمل اثني عشرة برنامجًا تغطي كافة محاور الرؤية ومستهدفاتها؛ سبعة برامج منها تركز بشكل مباشر على الجوانب الاقتصادية في الرؤية، وفيما يلي بيان طبيعة البرامج المتعلقة بالجانب الاقتصادي وأهدافها(١):

١/ برنامج صندوق الاستثمارات العَامَّة:

يَهدِف هذا البرنامج إلى تعزيز دور صندوق الاستثمارات العامة، كونه المحرك الفعال لتنوع الاقتصاد في المملكة، وتطوير قطاعات استراتيجية محددة من خلال تنمية وتعظيم أثر استثمارات الصندوق لجعله أكبر صناديق الثروة السيادية في العالم، وقد سعى هذا الصندوق الذي أطلق في العام ٢٠١٧م إلى تعزيز الاستدامة الاقتصادية للمملكة من خلال أربعة أهداف، تَتَمَثَّل في إطلاق القطاعات المحلية

(١) استرجعت بتاريخ: ٢٠٢٣/٢/٠٨م، من الموقع الإلكتروني لـ رؤية المملكة ٢٠٣٠، https: //www. vision٢٠٣٠. sa/ar /gov.

الواعدة، وتطوير المشاريع العقارية المحلية، وإطلاق ودعم المشاريع الكبرى، وزيادة أصول الصندوق العالمية وتنويعها.

٢/ برنامج الاستدامة المالية:

أُطلق هذا البرنامج في عام ٢٠١٦م بهدف تحقيق التوازن المالي من خلال التخطيط المالي متوسط المدى لاستدامة وضع المالية العامة، وتحقيق ميزانية متوازنة من خلال منظومة وأدوات مالية قادرة على التأثير والتفاعل الإيجابي مع المتغيرات والتحولات على المستوى المالي والاقتصادي، وتحقيق إصلاحات هيكلية تواكب متطلبات مرحلة التحول، وتعمل على تقوية الموقف المالي للمملكة وتعزيز مركزها المالي للتعامل مع الصدمات الخارجية.

٣/ برنامج تنمية القدرات البشرية:

يسعى هذا البرنامج إلى تطوير قدرات جميع مواطني المملكة وتحضيرهم للمستقبل، واغتنام الفُرَص التي تُوفِّرها الاحتياجات المتجددة والمتسارعة على المستويين المحلي والعالمي، وذلك من خلال التركيز على تعزيز القيم، وتطوير المهارات الأساسية، ومهارات المستقبل، وتنمية المعارف في مختلف المجالات، التي يمكن المواطن من المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمنافسة في سوق العمل عالمياً.

٤/ برنامج التحول الوطني:

يهدف هذا البرنامج إلى تطوير البنية التحتية اللازمة، وتهيئة البيئة الممكنة للقطاع العام والقطاع الخاص والقطاع غير الربحي، وذلك بالتركيز على تحقيق التميز في الأداء الحكومي، ودعم التحول الرقمي، والإسهام في تنمية القطاع الخاص، وتطوير الشراكات الاقتصادية، وتعزيز التنمية المجتمعية، وضمان استدامة الموارد الحيوية.

٥/ برنامج التخصيص:

أُطلِق هذا البرنامج في عام ٢٠١٨م بهدف تعزيز دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات وإتاحة الأصول الحكومية أمامه، مما يُحسِّن من جودة الخدمات المقدمة ويُسهم في تقليل تكلفتها، كما يحفز على التنوع الاقتصادي، وتحقيق التنمية

الاقتصادية، وزيادة القدرة التَّنَافُسِيَّة لمواجهة التحديات والمنافسة الإقليمية والدولية، كما يسعى البرنامج إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتحسين ميزان المدفوعات.

٦/ برنامج تطوير القطاع المالي:

أُطلق هذا البرنامج في عام ٢٠١٧م بهدف تمكين المؤسسات المالية من دعم نُمُوّ القطاع الخاص، وذلك من خلال تطوير قطاع مالي متنوع وفاعل يدعم تنمية الاقتصاد الوطني، ويُوسِّع مصادر دخله، ويحفز على الادخار والتمويل، ويسهم في تعميق مؤسسات القطاع المالي، وتطوير السوق المالية السعودية لتكون سوقا مالية متقدمة بما لا يتعارض مع الأهداف الاستراتيجية للحفاظ على استقرار ومتانة القطاع المالي.

٧/ برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية:

يهدف هذا البرنامج، الذي أُطلق في العام ٢٠١٩م، إلى تحويل المملكة إلى قوة صناعية رائدة، ومنصة لوجستية عالمية عبر تعظيم القيمة المتحققة من قطاعي التعدين والطاقة، والتركيز على محوري المحتوى المحلي والثورة الصناعية الرابعة، ليسهم البرنامج بشكل كبير في تعظيم الأثر الاقتصادي وتنويعه للقطاعات المستهدفة، واستدامة نُمُوّها وتحقيق ريادتها، وخلق بيئة استثمارية جاذبة فيها، ويتضمن هذا البرنامج أربع قطاعات هي: الطاقة، التعدين، الصناعة، الخدمات اللوجستية.

المطلب الثالث: مؤشرات أداء الاقتصاد السعودي في ظل الرؤية

لقد أوضحت بعض الدراسات الصادرة حديثًا أن جهود تنفيذ بعض برامج الرؤية أثمرت عن نتائج انعكست إيجابًا على أداء الاقتصاد السعودي، حيث تمثل أبرزها في الاتي(١):

(١) د. امتثال عبد الله الثميري، الاقتصاد السعودي (من التأسيس إلى الرؤية): ٢٩٧.

-ارتفعت مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى ٥٩%، فيما ارتفعت مساهمة القطاع الخاص فيه لتصل إلى٤١%.

-ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي من ٧٩,٤٢٥ ريال؛ (أي ٢١,١٨٠دولار) عام ٢٠١٥م إلى ٨١,٢٧٨ ريالا (اي ٢١,٦٧٤ دولار) في الفترة من ٢٠١٦م إلى ٢٠١٨م.

-تراجع عجز الميزانية العامة خلال مرحلة وضع الأساس للرؤية من ٣٨٩ مليار عام ٢٠١٥م إلى ١٣١ مليار ريال عام ٢٠١٩م.

-ارتفعت الإيرادات غير النفطية من ١٦٣ مليار ريال عام ٢٠١٥م إلى ٣٥٨ مليار ريال عام ٢٠٢٠م، لتُشكِّل بذلك ٤٦,٥% من الإيرادات العامة بعد ان كانت تمثل ٢٧% في العام ٢٠١٥م.

-ارتفعت الصادرات غير النفطية من ١٨٩مليار ريال عام ٢٠١٥م إلى ٢٣٥ مليار ريال عام ٢٠١٨م.

-تحسنت نسبة الصادرات غير النفطية إلى الواردات، وأصبحت تغطي ٤٥% من واردات المملكة في العام ٢٠١٩م، بعد أن كانت تمثل ٢٩% في عام ٢٠١٥م.

-تحسن ميزان الحساب الجاري من عجز بلغ ٢١٣ مليار ريال إلى فائض بلغ ٢٥٦ مليار ريال.

-تصاعدت معدلات المشاركة الاقتصادية للإناث السعوديات من ١٧,٤% عام ٢٠١٥م إلى ٢٣,٢% عام ٢٠١٩م.

-ارتفع مُعدَّل المشاركة الاقتصادية للسكان السعوديين من ٤٠,٢% من عام ٢٠١٥م إلى ٤٥% عام ٢٠١٩م.

-زادت أصول صندوق الاستثمارات العامة بأكثر من ١٥٠% بنهاية عام ٢٠٢٠م، حيث ارتفعت قيمتها من ٥٧٠ مليار ريال عام ٢٠١٥م إلى ١,٥ ترليون ريال.

-ارتفع حجم الاستثمارات الأجنبية من ١,١٤ترليون ريال عام ٢٠١٥م إلى

٢,٠١ تريليون ريال في العام ٢٠٢٠م.

إن ما تقدم يُشير إلى مدى التقدم المحرز فيما تستهدفه الرؤية بخصوص تحول الاقتصاد السعودي من اقتصاد يعتمد على النفط بشكل رئيسي إلى اقتصاد متنوع قادر على مواجهة التحديات، فرؤية المملكة ٢٠٣٠ تمثل مرحلة تحول رئيسية للاقتصاد السعودي، وانطلاقةً جديدةً له نحو المستقبل، حيث تعمل البرامج والمبادرات التي تضمنتها، والإصلاحات الهيكلية على المستويين المالي والاقتصادي التي تمت في إطارها على تحفيز نُمُوّ الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي من خلال القطاعات الواعدة التي تستهدفها.

المبحث الثالث: جهود تحسين تنَافُسِيَّة الاقتصاد السعودي

تشتمل جهود المملكة العربية السعودية الرامية إلى تحسين مستوى تَنَافُسِيَّة اقتصادها على شقين من الإصلاحات، الشق الأول منها يتعلق بالإصلاحات الهيكلية، الاقتصادية والمالية على مستوى الاقتصاد الكلي، بينما يتعلق الشق الثاني منها بالإصلاحات الخاصة بتعزيز البيئة التَّنَافُسِيَّة داخل الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: الإصلاحات الهيكلية على مستوى الاقتصاد الكلي

يُعرف الإصلاح الاقتصادي بأنه هو "مجموعة الإجراءات الهادفة إلى معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني والانتقال به إلى نظام أكثر انفتاحاً يقوم على أساس تحرير السوق وتوسيع قاعدة الاقتصاد والتنمية"(١)، وبهذا المعنى خطت المملكة العربية السعودية خطوةً كبيرةً باتجاه إحداث الإصلاح الهيكلي المطلوب في اقتصادها، حيث تمثلت تلك الخطوة في رؤية المملكة ٢٠٣٠ التي تم إطلاقها في العام ٢٠١٤م، وذلك في سبيل تطوير الاقتصاد السعودي وتنويع مصادر الدخل فيه وتوسيع قاعدته

(١) د. منى قاسم، "الإصلاح الاقتصادي في مصر ودور البنوك في الخصخصة وأهم التجارب الدولية". (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٨م): ٢١.

وتخفيض الاعتماد على القطاع النفطي كمصدر رئيسي للدخل، وقد ارتكزت الرؤية على العديد من الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي استهدفت تحول هيكل الاقتصاد الوطني السعودي إلى اقتصادٍ متنوعٍ ومستدامٍ، مبنيٍّ على تعزيز الإنتاجية ورفع مساهمة القطاع الخاص وتمكين القطاع الثالث.

لقد تم تنفيذ عدد من البرامج الاقتصادية في إطار رؤية المملكة ٢٠٣٠ دعمًا للإصلاحات الهيكلية وتمكينًا لعملية التحول الاقتصادي المطلوب، حيث شملت عملية التحول جهوداً رئيسية تمحورت حول بُعد قطاعي يشمل تعزيز المحتوى المحلي والصناعة الوطنية وإطلاق القطاعات الاقتصادية الواعدة وتنميتها، وبُعد تمكيني يهدف إلى تعظيم دور القطاع الخاص والمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتعزيز استدامة المالية العامة، حيث شملت تلك البرامج ذات البُعد الاقتصادي ما يلي(١):

١/ برنامج تطوير القطاع المالي:

أُطلق في العام ٢٠١٧م بهدف تطوير قطاع مالي متنوع وفاعل يدعم تنمية الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر دخله وتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار من خلال تطوير وتعميق مؤسسات القطاع المالي وتطوير السوق المالية السعودية لتكون سوقا مالية متقدمة بما لا يتعارض مع الأهداف الاستراتيجية للحفاظ على استقرار ومتانة القطاع المالي، حيث تندرج تحت مظلة هذا البرنامج قطاعات فرعية مثل البنوك والتأمين، والاستثمار، وأسواق الأسهم، والدين.

٢/ برنامج الاستدامة المالية:

أُطلق هذا البرنامج عام ٢٠١٦م تحت اسم برنامج تحقيق التوازن المالي، حيث

(١) استرجعت بتاريخ: ١٢/٣/٢٠٢٣م، الموقع الإلكتروني لرؤية المملكة ٢٠٣٠، https: //vision٢٠٣٠.gov. www. /sa/ar/thekingdom/explore/economy.

يمثل آلية للتخطيط المالي متوسط المدى لاستدامة وضع المالية العامة، وتحقيق ميزانية متوازنة، حيث أسهم البرنامج منذ إطلاقه في تأسيس منظومة وأدوات مالية قادرة على التأثير والتفاعل الإيجابي مع المتغيرات والتحولات على المستويين المالي والاقتصادي لتحقيق إصلاحات هيكلية تُواكب مرحلة التحول، كما أسهم البرنامج في تعزيز الضبط المالي وتطوير المالية العامة من خلال إنشاء عدة كيانات، تمثلت في هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية، والمركز الوطني لإدارة الدين، ومركز تنمية الإيرادات غير النفطية، وقد نجح هذا البرنامج في تحقيق عدة إنجازات تتعلق بالأنظمة الوطنية في مجال المالية العامة، وساعد ذلك في السيطرة على نسب العجز المالي من الناتج المحلي الإجمالي من ١٥,٨% عام ٢٠١٥م إلى نحو ٤,٥% عام ٢٠١٩م، الأمر الذي أدَّى إلى تقوية الموقف المالي للمملكة وتعزيز مركزها المالي للتعامل مع الصدمات الخارجية.

٣/ برنامج تطوير الصناعات الوطنية والخدمات اللوجستية:

أُطلق هذا البرنامج في العام ٢٠١٩م، وذلك بهدف تحويل المملكة العربية السعودية إلى قوة صناعية رائدة ومنصة لوجستية عالمية عبر تعظيم القيمة المتحققة من قطاعي التعدين والطاقة، والتركيز على محوري: المحتوى المحلي، والثورة الصناعية الرابعة، ليُسهم البرنامج بشكل كبير في تعظيم الأثر الاقتصادي وتنويعه للقطاعات المستهدفة واستدامة نُمُوّها وتحقيق ريادتها، وخلق بيئة استثمارية جاذبة فيها، حيث تَتَمَثَّل القطاعات الأربعة التي يهتم بها هذا البرنامج في كل من قطاع الطاقة وقطاع التعدين وقطاع الصناعة وقطاع الخدمات اللوجستية، وذلك إدراكًا لأهمية هذه القطاعات وتكاملها في تحقيق قيمة مضافة وتعظيم الأثر الاقتصادي.

وقد حقق البرنامج عددًا من الإنجازات المتنوعة، أهمها إطلاق برنامج المسح الجيولوجي وإنشاء محطات الطاقة المتجددة والزيادة المتسارعة في الاستثمار الصناعي ودعم توطين قطاع الصناعات العسكرية وإطلاق برنامج (صُنع في السعودية)، كما يعمل البرنامج على تطوير البنية التحتية للقطاعات الأربعة المندرجة تحته، لتكون أحد

أهم عوامل رفع تَنَافُسِيَّة الاقتصاد السعودي وجاذبيته كوجهة مثالية للاستثمار، فضلًا عن الاستغلال الأمثل للموارد وتحسين السياسات والتشريعات الخاصة بالقطاعات الأربعة لتمكين البرنامج من تحقيق مستهدفاته وتمكين استثمار القطاع الخاص المحلي والأجنبي.

٤/ برنامج التحول الوطني:

تم إطلاق هذا البرنامج في العام ٢٠١٦م، بهدف تطوير البنية التحتية اللازمة، وتهيئة البيئة المُمَكِّنة للقطاع العام والقطاع الخاص والقطاع غير الربحي لتحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠، وذلك بتحقيق التميز في الأداء الحكومي ودعم التحول الرقمي والإسهام في تنمية القطاع الخاص وتطوير الشراكات الاقتصادية وتعزيز التنمية المجتمعية وضمان استدامة الموارد الحيوية، وقد أسهم البرنامج من خلال المرحلة السابقة في تحقيق العديد من الإنجازات المهمة والمؤثرة في تطوير الأنظمة الحكومية وتحسين الخدمات المقَدَّمة للمواطنين، وتطوير البنية التحتية، وتسهيل ممارسة الأعمال، والتوسع في التحول الرقمي والحلول التقنية، وتنظيم سوق العمل وتمكين المرأة وزيادة مشاركتها في القوة العاملة، بالإضافة إلى تطوير القطاع غير الربحي والقطاع السياحي، ويواصل البرنامج في استكمال برنامج ريادة الشراكات الوطنية وبرنامج الشراكات الاستراتيجية.

٥/ برنامج التخصيص:

تم إطلاق هذا البرنامج في العام ٢٠١٨م، وذلك بهدف تعزيز دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات وإتاحة الأصول الحكومية أمامه، مما يُحسِّن من جودة الخدمات المقدمة ويُسهِم في تقليل تكلفتها، كما يحفز على التنوع الاقتصادي وتعزيز التنمية الاقتصادية وزيادة القدرة التَّنَافُسِيَّة لمواجهة التحديات والمنافسة الإقليمية والدولية، ويسعى البرنامج كذلك إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتحسين ميزان المدفوعات، وفي هذا السياق يسعى البرنامج إلى تحديد الأصول الحكومية القابلة للتخصيص في عدد من القطاعات، وتطوير منظومة وآليات التخصيص وتحديد أُطُر

الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتعزيز جودة الخدمات العامة ودَعْم المساهمة في التنمية الاقتصادية، وقد نجح البرنامج في الفترة الماضية في وضع الأُطُر العامة لمنظومة التخصيص من خلال إصدار نظام التخصيص وإنشاء المركز الوطني للتخصيص.

٦/ برنامج صندوق الاستثمارات العامة:

أُطلق هذا البرنامج في العام ٢٠١٧م، حيث يهدف إلى تعزيز دور صندوق الاستثمارات العامة باعتباره المحرك الفاعل خلف تنوع الاقتصاد في المملكة وتطوير قطاعات استراتيجية محددة من خلال تنمية وتعظيم أثر استثمارات الصندوق، ويسعى لجعله من أكبر صناديق الثروة السيادية في العالم، إلى جانب تأسيس شراكات اقتصادية وطيدة تُسهِم في تعميق أثر ودور المملكة في المشهد الإقليمي والعالمي، وقد تمكن البرنامج منذ إطلاقه من تحقيق عدد من الإنجازات، أهمها: تعظيم أصول صندوق الاستثمارات العامة وزيادة العائد الإجمالي للمساهمين والتوسع في إنشاء الشركات المحلية في مختلف المجالات وإطلاق عددٍ من المشاريع الوطنية الكبرى، الأمر الذي أدَّى إلى استحداث مئات الآلاف من الوظائف المباشرة وغير المباشرة، بالإضافة إلى زيادة مشاركة صندوق الاستثمارات في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.

٧/ برنامج تطوير القدرات البشرية:

يهدف هذا البرنامج إلى أن يمتلك المواطن السعوديُ قدُرات تمكنه من المنافسة عالميا، وذلك من خلال تعزيز القِيَم وتطوير المهارات الأساسية ومهارات المستقبل وتنمية المعارف وتحضير الشباب لسوق العمل المستقبلي، المحلي والعالمي، وتعزيز ثقافة العمل لديهم ودعم ثقافة الابتكار وريادة الأعمال.

يلاحظ على هذه البرامج جميعها أنها برامج إصلاحية تستهدف إحداث تطوير نوعي في كل ما يتعلق بأوضاع الاقتصاد الوطني للمملكة العربية السعودية، وتقويته والنهوض به والتقدم بقوة إلى مراكز متقدمة في ترتيب اقتصادات مختلف دول العالم، وبما يرتفع بمستوى تنافُسِيَّته على المستوى الدولي.

المطلب الثاني: الإصلاحات الخاصة بتعزيز البيئة التَّنَافُسِيَّة

بدأ الترتيب بإجراء هذه الإصلاحات بتشكيل اللجنة التنفيذية لتحسين أداء الأعمال في القطاع الخاص وتحفيزه للمشاركة في التنمية الاقتصادية "تيسير"، والتي تم تشكيلها بقرار مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (٩/٣٦) بتاريخ ١٤٣٦/١١/١٨هـ(١)، التي تتبع لوزارة التجارة والاستثمار في المملكة العربية السعودية، وذلك بهدف تمكين القطاع الخاص وتسهيل ممارسة الأعمال ومعالجة كل التحديات التي تواجه المنشآت التجارية(٢)، وهذه اللجنة تُعنَى بتطوير قطاع الأعمال في المملكة من خلال تهيئة بيئة أعمال متطورة ومستقرة ومحفزة على تأسيس وأداء الأعمال، ولذلك فإنها تهدف إلى توحيد الجهود في الإصلاحات المتعلقة بتعزيز البيئة التَّنَافُسِيَّة ومعالجة القرارات المتعارضة بين الجهات الحكومية التي تؤثر على بيئة الأعمال، وإزالة كافة المعوقات التي تواجه الأعمال التجارية وإشراك القطاع الخاص في صُنْع القرارات عن طريق المشاركة الفاعلة في اللجان وفرق العمل، وكل ذلك بغرض الوصول بترتيب المملكة إلى مراكز متقدمة في مؤشرات التَّنَافُسِيَّة الدولية ورفع مستوى تَنَافُسِيَّة الاقتصاد السعودي ليكون بين أفضل عشرة اقتصادات منافسة بحلول عام ٢٠٣٠م.

ويشمل نطاق عمل لجنة (تيسير) تطوير الأنظمة واللوائح المحفزة لبيئة العمل، وتسهيل الأنظمة المتعلقة بالقطاعات الأساسية لتحفيز الناتج المحلي الإجمالي، وحوكمة الإجراءات الحكومية وفعاليتها، وكفاءة سوق العمل المحلي وإنتاجيته، وفعالية الوصول للتمويل والاستثمار، والبنية التحتية والاستقرار التقني، وتحفيز الاستثمار الأجنبي، ودعم

---

(١) ينظر: النشرة الدورية للجنة تيسير، ٨، (٢٠١٨م): ٣ استرجعت بتاريخ: ٢٠٢٣/٣/٢١م من الموقع الإلكتروني، Tayseer Newsletter Augest. pdf.

(٢) استرجعت بتاريخ: ٢٠٢٣/٣/٢١م من الموقع الإلكتروني لـ المركز الوطني للتنَافُسِيَّة، https: .www. ncc. gov. sa/ar/Reforms/Pages/default. aspx//

تَنَافُسِيَّة السوق، وسلامة التجارة عبر الحدود، وبحوث القيمة المضافة الابتكارية والتطويرية، وثقافة ريادة الأعمال والقطاع الخاص، وفعالية الاتصالات داخليا، وإشراك القطاع الخاص في تقييم الجهود(١).

تواصلت جهود الإصلاح الخاصة بتعزيز بيئة التَّنَافُسِيَّة في المملكة بإنشاء المركز الوطني للتنَافُسِيَّة في العام ٢٠١٩م، وهو مركز يتبع من الناحية التنظيمية لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ويعمل على دراسة المعوقات والتحديات التي تُواجه كلًّا من القطاع العام والقطاع الخاص وتحديدها وتحليلها واقتراح الحلول والمبادرات والتوصيات ومتابعة تنفيذها، وذلك باتباع أفضل الأساليب والممارسات التي تؤدي إلى تنَافُسِيَّة المملكة(٢)، وتَتَمَثَّل أهم أهداف هذا المركز في الآتي(٣):

-العمل على تحسين البيئة التَّنَافُسِيَّة في المملكة وتطويرها، والارتقاء بترتيب المملكة في التقارير والمؤشرات العالمية ذات الصلة.

-اقتراح الخطط الهادفة إلى رفع تَنَافُسِيَّة المملكة في مختلف المجالات.

-مراجعة الأنظمة ذات العلاقة وتطويرها واقتراح التعديلات اللازمة حيالها.

-تحديد المعوقات والتحديات المتعلقة بتطوير البيئة التَّنَافُسِيَّة وتقديم المرئيات واقتراح الإصلاحات اللازمة.

-متابعة التزام الجهات الحكومية بإجراء الإصلاحات اللازمة لتحسين تَنَافُسِيَّة

---

(١) استرجعت بتاريخ: ٢٠٢٣/٣/٢١م من الموقع الإلكتروني لـ المركز الوطني للتنَافُسِيَّة، https: //www. ncc. gov. sa/ar/Reforms/Pages/default. aspx.

(٢) استرجعت بتاريخ: ٢٠٢٣/٣/٢٢م من الموقع الإلكتروني للمركز الوطني للتنَافُسِيَّة، https: //www. ncc. gov. sa/ar/AboutUs/Pages/default. aspx.

(٣) استرجعت بتاريخ: ٢٠٢٣/٣/٢٢م من الموقع الإلكتروني للمركز الوطني للتنَافُسِيَّة، https: //www. ncc. gov. sa/ar/AboutUs/Pages/Objective. aspx.

المملكة.

لقد أثمرت جهود المركز الوطني للتَّنَافُسِيَّة عن إجراء مجموعة من الإصلاحات المتعلقة بتعزيز بيئة الأعمال شملت عدة محاور، وذلك على النحو التالي(١):

١/ الإصلاحات التشريعية والتنظيمية:

حيث تمثل أبرزها في السماح بملكية أجنبية كاملة بنسبة ١٠٠% في أغلب القطاعات، وتعديل نظام المعادن النفيسة والأحجار الكريمة، وتطوير اللوائح التنفيذية لهيئة السوق المالية ونظام الشركات، وإنشاء المركز السعودي للتحكيم التجاري، وإصدار نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد ولائحته التنفيذية، وصدور نظام ضمان الحقوق بالأموال المنقولة ولائحته التنفيذية، إلى جانب صدور نظام المحاكم التجارية ولائحته التنفيذية.

٢/ الإصلاحات المرتبطة بتحسين بيئة الأعمال:

وأبرزها فسح الحاويات في الموانئ السعودية خلال ٢٤ساعة، والترخيص للأنشطة التجارية بالعمل على مدار ٢٤ ساعة، وتخفيض متطلبات التراخيص الاستثمارية بنسبة ٥٤% وفقا لأفضل الممارسات العالمية، وتوحيد مرجعية مراكز الخدمة الموحدة لتكون تحت إشراف جهة حكومية واحدة.

٣/ الإصلاحات المرتبطة بتعزيز مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية في المملكة:

وقد تمثل أبرزها في عدم التمييز بين الجنسين في الحصول على خدمات التمويل، والمساواة بين الجنسين في سن التقاعد وفي الوظائف والأجور، وتمكين المرأة من تأسيس وممارسة العمل التجاري دون الحصول على موافقة مسبقة.

---

(١) استرجعت بتاريخ: ٢٠٢٣/٣/٢٢م، من الموقع الإلكتروني لـ الهيئة العامة للإحصاء، https: //www. stats. gov. sa/ar/news/٤٥٣.

٤/ الإصلاحات المرتبطة بتسهيل الإجراءات وأتمتتها:

وأهمها تسهيل إجراءات استيراد المواد الكيميائية بتخفيف عدد المواد المقيدة له بنسبة ٧٣%، وإتمام الربط الإلكتروني بين وزارة الخارجية والغرف التجارية من جهة، ووزارة الخارجية والعدل من جهة أخرى.

لقد أسهمت الإصلاحات التي أُجرِيت على مستوى الاقتصاد الكلي وعلى مستوى تعزيز البيئة التَّنَافُسِيَّة في تنامي الأنشطة غير النفطية وتسارع النُمُوّ الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نسبة نُمُوّ بلغت ٨,٧% في العام ٢٠٢٢ م مقارنةً بالعام ٢٠٢١م، وهو أسرع نُمُوّ متحقق في ذلك العام على مستوى العالم، كما أسهمت أيضًا في دخول مزيد من الشركات والمؤسسات الوطنية والأجنبية إلى السوق السعودي، وبحسب توقعات صندوق النقد الدولي في تقريره الذي أصدره بعنوان: (مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي) فإن الاقتصاد السعودي سيحقق نُمُوًّا يتراوح ما بين ٠,٥% و٤,٣% في العام ٢٠٢٤م(١).

المبحث الرابع: التقدم المحرز في تنَافُسِيَّة الاقتصاد السعودي وفقاً للمؤشرات العالمية

يتم في هذا المبحث رصد التقدم المحرز في مستوى تنَافُسِيَّة الاقتصاد السعودي خلال الفترة (٢٠١٨م–٢٠٢٢م)، وذلك وفقا لمؤشرات أهم تقريرين عالميين يَصدُران في هذا الشأن، هما: الكتاب السنوي للتَّنَافُسِيَّة العالمية (IDM) الذي يُصدِره المعهد الدولي للتنمية الإدارية بمدينة لوزان السويسرية منذ العام ١٩٨٩م، وتقرير التَّنَافُسِيَّة العالمي الذي يَصدُر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) بمدينة جينيف، وذلك منذ العام ٢٠٠٤م.

(١) استرجعت بتاريخ: ٢٠٢٣/٣/٢٢م من الموقع الإلكتروني aawsat. com.

المطلب الأول: التقدم المُحْرَز وفقا للكتاب السنوي للتنَافُسِيَّة العالمية

يُصَنِّف هذا الكتاب ٦٣ دولة حول العالم، ويرتكز في تصنيفه على أربعة محاور رئيسية تشمل كلًّا من: أداء الاقتصاد الكلي، والكفاءة الحكومية، وكفاءة الأعمال، والبنية التحتية، حيث يندرج تحت هذه المحاور عشرون محوراً فرعياً، تغطي٣٣٨ مؤشراً تنافسياً في مختلف المجالات الاقتصادية والمالية والتشريعية والإدارية والاجتماعية، إلى جانب بعض المؤشرات الجديدة التي تمت إضافتها في العام ٢٠٢٠م(١)، ويقيم هذا التقرير الدول حسب كفاءتها في إدارة مواردها لتحقيق الازدهار لشعوبها، معتمدًا في ذلك على استطلاع آراء رواد الأعمال عن طريق استبيانات (وذلك بنسبة ٣٣,٣٣%)، وعلى البيانات الإحصائية (بنسبة ٦٦,٦٧%)(٢).

تم ضم المملكة العربية السعودية إلى هذا التقرير لأول مرة في العام ٢٠١٧م، وقد أظهر التقرير بعد ذلك العام تحسُّنًا واضحًا في مستوى تَنَافُسِيَّة الاقتصاد السعودي من عام لآخر، سواء أكان على مستوى الترتيب العام، أو على مستوى المحاور الأربعة الرئيسية، أو على مستوى المؤشرات الفرعية المختلفة، والجدول رقم (١) يعكس التطور الذي حدث في مستوى تَنَافُسِيَّة الاقتصاد السعودي وفقًا لمؤشرات هذا التقرير، وذلك من حيث الترتيب العام ومن حيث المحاور الرئيسية الأربعة.

جدول(١): ترتيب المملكة العربية السعودية في تقرير كتاب التَّنَافُسِيَّة العالمية- الفترة ٢٠١٨م-٢٠٢٢م

---

(١) استرجعت بتاريخ: ٢٠٢٣/٣/٢٤م، من الموقع الإلكتروني لـ المعهد الدولي للتنمية الإدارية، -https: //www. imd. org/centers/wcc/world ./center-competitiveness

(٢) استرجعت بتاريخ: ٢٠٢٣/٣/٢٤م، من الموقع الإلكتروني السابق.

المحور / السنة	الأداء الاقتصادي	كفاءة الحكومة	كفاءة بيئة الأعمال	البنية التحتية	الترتيب العام	التقدم في الترتيب العام
٢٠١٨	❋	٣٠	٤٥	٤٤	٣٩	–
٢٠١٩	٣٠	١٨	٢٥	٣٨	٢٦	+١٣
٢٠٢٠	٢٠	❋	١٩	٣٦	٢٤	+٢
٢٠٢١	٤٨	٢٤	٢٦	٣٦	٣٢	-٨
٢٠٢٢	٣١	١٩	١٦	٣٤	٢٤	+٨

المصدر: إعداد الباحث بالاستفادة من عدة تقارير لكتاب التَّنَافُسِيَّة العالمية.

❋لم تتوفر بيانات عن المحور.

تظهر بيانات الجدول رقم (١) تقدُّمًا ملحوظًا في مستوى تَنَافُسِيَّة الاقتصاد السعودي في معظم سنوات الفترة، لا سيما في السنوات (٢٠١٩م، ٢٠٢٠م، ٢٠٢٢م)، بينما يلاحظ بوضوح تراجع ذلك المستوى في العام ٢٠٢١م، حيث تراجع الاقتصاد السعودي في الترتيب العام ٨ مراكز وفي محور الأداء الاقتصادي ٢٨ مركزاً، في محور كفاءة بيئة الأعمال ٧ مراكز، بينما بقي محور البنية التحتية على ما كان عليه في العام ٢٠٢٠م، ولا شك أن هذا التراجع له علاقة بتداعيات وآثار أزمة كوفيد ١٩ على الاقتصاد العالمي بشكل عام والاقتصاد السعودي بشكل خاص.

وبالعودة إلى العام ٢٠١٩م، فإن التقدم المحرز يتجلى في انتقال المملكة في الترتيب العام عالمياً من المركز ٣٩ إلى المركز ٢٦، أي تقدم ترتيبها ب١٣ مركزاً عن مركزها في العام ٢٠١٨م، وفي احتلال المملكة للمركز السابع ضمن مجموعة ال٢٠ استناداً إلى مؤشرات هذا التقرير، متفوقة بذلك على عدد من الاقتصادات المتقدمة على مستوى العالم، مثل اقتصاد كوريا الجنوبية واقتصاد اليابان وفرنسا وإندونيسيا والهند وجنوب إفريقيا وروسيا وتركيا والبرازيل(١).

(١) ينظر: النشرة الدورية للمركز الوطني للتنَافُسِيَّة، الربع ٢، (٢٠١٩م): ٥-٧.

كذلك يتجلى التقدم المحرز من خلال تحسن ترتيب اقتصاد المملكة في ثلاثة محاور من المحاور الرئيسية الأربعة، حيث انتقل مركزها في محور الكفاءة الحكومية من المرتبة ال٣٠ إلى المرتبة ١٨، وفي محور كفاءة بيئة الأعمال من المرتبة ٤٥ إلى المرتبة ٢٥، وفي محور البنية التحتية من المرتبة ٤٤ إلى المرتبة ٣٨(١).

وقد حققت المملكة مراتب متقدمة على مستوى عدد من المؤشرات الفرعية، وذلك على نحو ما يوضحه الجدول رقم (٢)، والشكل البياني رقم(١)

الشكل البياني رقم(١): ترتيب المملكة العربية السعودية في تقرير كتاب التنَافُسِيَّة العالمية–الفترة ٢٠١٨م–٢٠٢٢م

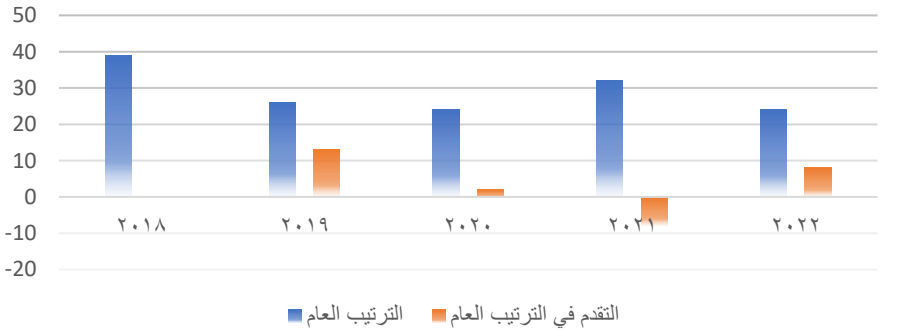

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (١)

جدول رقم (٢): المراتب المتحققة للمملكة في المؤشرات الفرعية بحسب كتاب التَّنَافُسِيَّة العالمية لعام ٢٠١٩م

المرتبة	المؤشر	المرتبة	المؤشر	المرتبة	المؤشر
	–نُمُوّ صادرات البضائع –الضريبة المحصلة	٨	تكيف السياسات الحكومية مع المتغيرات الاقتصادية	٦	مخاطر عدم الاستقرار الساسي

(١) ينظر: النشرة الدورية للمركز الوطني للتنَافُسِيَّة، الربع ٢، (٢٠١٩م): ٥–٧.

	معدل ضريبة الاستهلاك (القيمة المضافة)	٨	كفاءة إدارة المالية العامة	٨	التحول الرقمي في الشركات
	إجمالي الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	١٠	–المعاشات التقاعدية –تشريعات البطالة –الاستثمار في الاتصالات	١٠	الخدمات البنكية والمالية
	التماسك الاجتماعي	١٣	التشريعات الداعمة لإنشاء الشركات		
	–الإنتاجية العامة – تفهم الاحتياج للإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية	١٤	سياسات البنك المركزي		
	–ميزان الحساب الجاري –انخفاض خطورة نقل الأعمال – الأمن السيبراني للشركات	١٥	استقرار أسعار الصرف		

المصدر: إعداد الباحث بالاستفادة من بيانات كتاب التَّنَافُسِيَّة العالمية لعام ٢٠١٩.

أما بالنسبة للتقدم المحرز في العام ٢٠٢٠م، فقد أظهرت مؤشرات الكتاب السنوي للتَّنَافُسِيَّة العالمية الصادر عن ذلك العام تحسن الترتيب العام لاقتصاد المملكة، والذي تقدم بمركزين منتقلا من المرتبة ٢٦ إلى المرتبة ٢٤، كما أظهر التقرير تحسن ترتيب المملكة في ثلاثة محاور رئيسية هي: محور الأداء الاقتصادي، الذي انتقلت فيه من المرتبة ٣٠ إلى المرتبة ٢٠، ومحور كفاءة بيئة الأعمال، الذي انتقلت فيه من المرتبة ٢٥ إلى المرتبة ١٩، ومحور البنية التحتية الذي انتقلت فيه من المرتبة ٣٨ إلى المرتبة ٣٦، بينما احتلت المرتبة العاشرة عالمياً في مؤشر مرونة الاقتصاد، وبحسب هذا التقرير فإن المملكة احتلت المرتبة الثامنة ضِمن مجموعة ال٢٠، فيما اعتُبرت الدولة الوحيدة التي أحرزت تقدماً استثنائياً في مؤشرات التَّنَافُسِيَّة على مستوى دول الشرق الأوسط والخليج العربي وإفريقيا(١)، وذلك بعد أن كانت في المرتبة ١٦ في العام ٢٠١٩م، وينسحب التقدم المحرز في ٢٠٢٠م أيضا على المؤشرات الفرعية، حيث حققت المملكة مراتب متقدمة في

(١) النشرة الدورية للمركز الوطني للتنَافُسِيَّة، الربع ٢، لعام (٢٠٢٠م): ٣-٤.

نحو ٢٤ مؤشرا فرعياً، وذلك على نحو ما يوضحه الجدول رقم (٣).

جدول رقم (٣): المراتب المتحققة للمملكة في المؤشرات الفرعية بحسب الكتاب السنوي للتنَافُسِيَّة العالمية ٢٠٢٠م.

المرتبة	المؤشر	المرتبة	المؤشر
١	النُمُوّ في القوة العاملة	٨	الإعانات الحكومية التماسك الاجتماعي
٢	أسعار المستهلك الأمن السيبراني	٩	تطور تطبيق التقنية
٣	النُمُوّ في صادرات الخدمات التجارية	١٠	مرونة الاقتصاد محفزات الاستثمار دعم الخدمات البنكية والمالية للأعمال
٤	معاشات التقاعد سياسات البنك المركزي قابلية السياسات الحكومية للتكيف مع المتغيرات الاقتصادية الإنفاق الحكومي على التعليم	١٢	الامتثال التنظيمي القوانين المصرفية
٦	-أسعار الوقود -احتياطات العملات الأجنبية -تشريعات البطالة -الإنتاجية العامة	١٤	-التحول الرقمي في الشركات -البنية التحتية للطاقة
٧	-إجمالي إنتاج الطاقة المحلية -تمويل التطور التقني	١٥	-إجراءات بدء عمل تجاري

المصدر: إعداد الباحث بالاستفادة من بيانات كتاب التَّنَافُسِيَّة العالمية لعام ٢٠٢٠.

أما فيما يتعلق بمستوى تَنَافُسِيَّة الاقتصاد السعودي في العام ٢٠٢١م، فقد سبقت الإشارة إلى التراجع الذي حدث فيه من حيث الترتيب العام ومن حيث الترتيب في المحاور الرئيسية الأربعة، غير أن تقدماً كبيراً في هذ المستويات تَحَقَّقَ في العام ٢٠٢٢م، حيث حلت المملكة في المرتبة ٢٤ في الترتيب العام، متقدمة بذلك ثمانية مراكز عن العام ٢٠٢١م، ومسجلة ثاني أفضل تقَدُّم من بين الدول ال٦٣ التي يشملها التصنيف، بينما جاءت في المرتبة السابعة ضِمن مجموعة العشرين، وقد تحسن المركز التنافسي للاقتصاد السعودي في المحاور الرئيسية الأربعة، وذلك بحسب ما تُظهِره بيانات الجدول رقم (٤).

جدول رقم (٤): تطور ترتيب المملكة في المحاور الرئيسية لتقرير الكتاب السنوي للتَّنَافُسِيَّة العالمية ٢٠٢٢م

السنة / المحور	٢٠٢١	٢٠٢٢	التقدم (مركز)
مخاطر نقل الأعمال	٢٦	١٦	+١٠
الأداء الاقتصادي	٤٨	٣١	+١٧
الكفاءة الحكومية	٢٤	١٩	+٥
البنية التحتية	٣٦	٣٤	+٢

المصدر: إعداد الباحث بالاستفادة من بيانات الجدول رقم (١).

يلاحظ من الجدول رقم (٤) أن التقدم الأكبر تحقق في محور الأداء الاقتصادي، والذي تقدمت فيه المملكة ١٧ مركزاً عما كان عليه الوضع في العام ٢٠٢١م، يليه محور مخاطر نقل الأعمال الذي تحقق فيه التقدم بـ١٠ مراكز.

أما على مستوى المؤشرات الفرعية فقد تقدم تصنيف المملكة ضِمْن قائمة الدول العشر الأوائل في عددٍ كبيرٍ من هذه المؤشرات، أبرزها التكيف مع السياسة الحكومية، التحول الرقمي في الشركات، ونُمُوّ القوى العاملة على المدى البعيد، وإدارة المالية العامة، والدين العام الحكومي، وسياسات البطالة، والتماسك الاجتماعي، الرسملة السوقية للأسهم، وجود رأس المال الجريء، إنتاج الطاقة المحلية، تكلفة الكهرباء الصناعية، الأمن السيبراني في الشركات، الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم، والفكر الريادي للمديرين في الشركات، أنشطة ريادة الأعمال المبتكرة، والثقافة الوطنية(١)، والجدول رقم (٥) يوضح المراتب التي حققتها المملكة في أهم تلك المؤشرات، والشكل البياني رقم (٢) يوضح ذلك:

(١) النشرة الدورية للمركز الوطني للتنَافُسِيَّة، الربع ٢، (٢٠١٩م): ٨-٩.

الشكل البياني رقم(٢): تطور ترتيب المملكة في المحاور الرئيسية لتقرير الكتاب السنوي للتنَافُسِيَّة العالمية ٢٠٢٢م

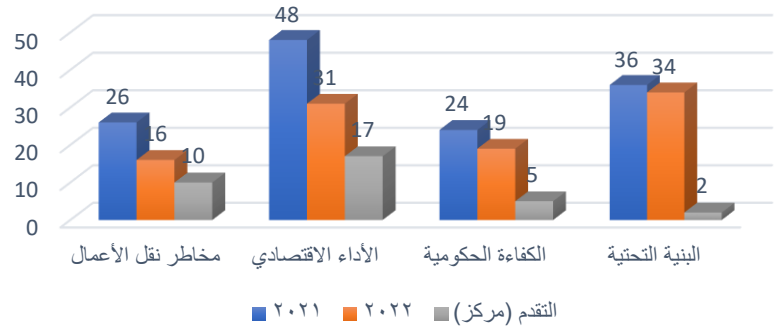

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (٤).

جدول رقم (٥): المراتب التي حققتها المملكة في أهم المؤشرات الفرعية وفقًا للكتاب السنوي للتنَافُسِيَّة العالمية ٢٠٢٢م.

المرتبة	المؤشر	المرتبة	المؤشر
١	التحول الرقمي للشركات	٦	أسعار الوقود
٢	الأمن السيبراني حجم سوق الأسهم لإجمالي الناتج المحلي الترابط الاجتماعي	٧	المهارات الرقمية التكنلوجية
٣	الإنفاق الحكومي على التعليم	٨	أنشطة ريادة الأعمال المبكرة
٥	التكييف مع السياسة الحكومية تكلفة الكهرباء الصناعية العمالة الأجنبية		

المصدر: إعداد الباحث بالاستفادة من بيانات كتاب التَّنَافُسِيَّة العالمية لعام ٢٠٢٢.

وفي الواقع فإن التقدم المحرز في تَنَافُسِيَّة الاقتصاد السعودي وفقًا للمؤشرات التي يستند إليها الكتاب السنوي للتَّنَافُسِيَّة العالمية يعكس مدى متانة اقتصاد المملكة وقدرته على النُمُوّ في ظل الظروف التي تُوَاجه الاقتصاد العالمي، وتتجلى أهمية هذا التَّقَدُّم بالنظر إلى أهمية الكتاب السنوي للتَّنَافُسِيَّة العالمية باعتباره واحداً من أهم التقارير المرجعية للمنظمات والمؤسسات الدولية في التصنيف الاقتصادي للدول

وقياس متانة اقتصاداتها، وتزداد أهمية هذا التقدم من ناحيةٍ أخرى بالنظر إلى قصر الفترة التي تم إضافة المملكة العربية السعودية إلى التصنيف وفقًا لمؤشرات هذا التقرير (٢٠١٧م- ٢٠٢٢م).

المطلب الثاني: التقدم المُحرَز وفقاً لتقرير التَّنَافُسِيَّة العالمي

يقوم هذا التقرير بتقييم قدرة الدول على تقديم الازدهار لمواطنيها، ويعتمد هذا على قدرة الدولة على الاستفادة من مواردها المتَاحة، كذلك فإن معيار التَّنَافُسِيَّة وفقًا لهذا التقرير إنما يقيس مجموعة المؤسسات والسياسات والعوامل التي تُحَدِّد الازدهار للاقتصاد في الحاضر وعلى المدى المنظور(١)، ويقيس هذا التقرير تَنَافُسِيَّة ١٤١ دولة من خلال ١٢ محوراً رئيسياً، يَضُمُّ كلُّ محور عدداً من المؤشرات الفرعية، يبلغ مجموعها الكلي ١٠٣ مؤشرا، حيث يعتمد المؤشر على ٧٠% من وزن المؤشرات المبنية على بيانات إحصائية و٣٠% على الاستبيانات، ويركز التقرير بشكلٍ أساسي على الثورة الصناعية الرابعة كمسار لتطوير القدرة التَّنَافُسِيَّة للدول(٢)، وتشمل المحاور ال١٢ الأساسية كُلًّا من: المؤسسات، والبنى التحتية، وتبني تقنية المعلومات والاتصالات، واستقرار الاقتصاد الكلي، والصحة، والتعليم والمهارات، وكفاءة أسواق السلع، وكفاءة سوق العمل، والنظام المالي، وديناميكية الأعمال، وسعة الابتكار(٣).

ويعتمد المنتدى الاقتصادي العالمي في إعداد تقريره السنوي عن التَّنَافُسِيَّة العالمية على نوعين من البيانات، النوع الأول: هو البيانات الإحصائية الرسمية، وتمثل

(١) استرجعت بتاريخ: ٢٠٢٣/٣/٢٤م، من الموقع الإلكتروني لـ المنتدى الاقتصادي العالمي، -https: //www. imd. org/centers/wcc/world ./center-competitiveness

(٢) استرجعت بتاريخ: ٢٠٢٣/٣/٢٤م، من الموقع السابق.

(٣) استرجعت بتاريخ: ٢٠٢٣/٣/٢٤م، من الموقع السابق.

٣٠%، والنوع الثاني: هو بيانات الاستبيانات لرجال الأعمال، وتمثل ٧٠%(١).

بالنسبة لتطور تَنَافُسِيَّة الاقتصاد السعودي خلال الفترة من ٢٠١٨م-٢٠٢٢م، فقد أظهر تقرير التَّنَافُسِيَّة العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في العام ٢٠١٩م، أن السعودية تقَدَّمت في الترتيب إلى المركز ٣٦ عالمياً من بين الدول ال١٤١ التي يشملها التصنيف، مُتَقَدِّمةً بذلك ثلاثة مراكز عن ترتيبها في العام ٢٠١٨م، ومحققة أفضل تقدم لها في الترتيب العام خلال سبع سنوات مضت، حيث حصلت على تقييمات متقدمة في عدد من المؤشرات الرئيسية والفرعية، لا سيما وقد تحسنت جميع مراكزها في المؤشرات الرئيسية، فقد واصلت المملكة تَصَدُّرها للمركز الأول بالاشتراك مع عدد من الدول في مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي، وذلك بحصولها على التقييم الأعلى (١٠٠ نقطة)، وهو مؤشر يشتمل على استقرار معدَّل التضخم وديناميكية الديون، كما تقدمت ب١٦ مركزاً في مؤشر تبني تكنولوجيا المعلومات، لتحتل المرتبة ٣٨ عالمياً، فيما تقدمت ب١٣ مركزاً في مؤشر سوق العمل وسوق الإنتاج(٢).

ويتضح التقدم المحرز في ترتيب المملكة في المؤشرات الرئيسية في تقرير التَّنَافُسِيَّة العالمي لعام ٢٠١٩م مقارنةً بالعام ٢٠١٨م من خلال بيانات الجدول رقم (٦)، جدول رقم (٦): ترتيب السعودية في المؤشرات الرئيسية في تقرير التَّنَافُسِيَّة العالمية في عامي ٢٠١٨م و٢٠١٩م

المؤشر	الترتيب ٢٠١٨	الترتيب ٢٠١٩	التغير
استقرار الاقتصاد الكلي	١	١	-
حجم السوق	١٧	١٧	-
إنتاج السوق	٣٢	١٩	+١٣

(١) استرجعت بتاريخ: ٢٠٢٣/٣/٢٤م، من الموقع السابق.

(٢) تقرير التنَافُسِيَّة العالمي، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)، لعام (٢٠١٩م): ٤٩٠-٤٩٣.

مهارات رأس المال البشري	٣٠	٢٠	+٥
البنية التحتية	٤٠	٣٤	+٦
القدرة على الابتكار	٤١	٣٦	+٥
المؤسسات	٣٩	٣٧	+٢
تبني تكنلوجيا المعلومات	٥٤	٣٨	+١٦
النظام المالي	٤٥	٣٨	+٧
الصحة	٦٤	٥٨	+٦
سوق العمل	١٠٢	٨٩	+١٣
ديناميكيات العمل	١١٤	١٠٩	+٥

المصدر: إعداد الباحث بالاستفادة من بيانات تقرير التَّنَافُسِيَّة العالمي لعامي ٢٠١٨م و٢٠١٩م.

وتجدر الإشارة إلى أن السعودية حققت في العام ٢٠١٩م ٧٠ نقطة مئوية على مستوى الترتيب العام، متقدمة بمقدار ٢,٥ نقطة مئوية عما حققته في العام ٢٠١٨م، وهذه الزيادة المتحققة في النقاط المئوية هي الأعلى في التقدم بالنقاط بين أول ٤٥ دولة ظهرت على المؤشر، وثاني أعلى زيادة بين مجموعة الدول التي يشملها المؤشر(١).

بالنسبة لعام ٢٠٢٠م فإنه من المعلوم أن تقرير التَّنَافُسِيَّة العالمي قد تم تعليقة بسبب جائحة كورونا، فلم يصدر التقرير في ذلك العام على أن يتم استئناف إصداره في العام ٢٠٢١م، حيث اقتصر الإصدار الخاص للمنتدى الاقتصادي لتقرير التَّنَافُسِيَّة العالمية للعام ٢٠٢٠م على تحليل مدى استجابة ٣٧ دولة، أمكن توفر بيانات كافية حولها للتعافي من أزمة كورونا وتداعياتها، وقد أظهر التقرير المختصر على الدول لـ ٣٧ دولة أنه ما من دولة منها كانت مستعدة تمامًا للتعامل مع تبعات الجائحة، ولا حتى على مستوى بقية دول العالم(٢)، وقد استمر تعليق إصدار هذا

(١) أداء المملكة العربية السعودية في المؤشرات الدولية، (تقرير تحليلي لعام ٢٠١٩، المركز الوطني للتنَافُسِيَّة): ٣٠.

(٢) تقرير التنَافُسِيَّة العالمي، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)، لعام (٢٠١٩م): ٥-٧.

التقرير أيضا في العام ٢٠٢١م، لتعذر جمع البيانات المتعلقة بمؤشراته من قبل الدول التي يشملها التقرير خلال الفترة المقررة، والتي تزامنت مع إغلاق عدد من الأنشطة.

الخاتمة

من خلال ما تم رصده وبيانه في هذا البحث حول تطور مستوى تَنَافُسِيَّة الاقتصاد السعودي في ظل رؤية المملكة ٢٠٣٠، وفقًا لمؤشرات أهم تقريرين للتنَافُسِيَّة العالمية (الكتاب السنوي للتنَافُسِيَّة العالمية، وتقرير التَّنَافُسِيَّة العالمي)، يمكن استخلاص عدة نتائج والتقدُّم بعدد من التوصيات على أساسها، وذلك كما يلي:

أولًا: النتائج:

١-يتوافق مفهوم التَّنَافُسِيَّة وأهدافها وغايتها مع أهداف وغايات ومقاصد الإسلام الاقتصادية من خلال مفاهيم الإعمار، والاهتمام بالإنتاج والإنتاجية وتحقيق الوفرة، وإقرار المنافسة العادلة التي تُمثِّل مبدأً أصيلًا من مبادئ الإسلام في الاقتصاد.

٢-شَكَّلت رؤية ٢٠٣٠ وبرامجها التنفيذية المرجعية الأساسية التي استندت إليها جهود المملكة الرامية إلى تحسين مستوى تَنَافُسِيَّة الاقتصاد السعودي على المستوى العالمي.

٣-الإصلاحات العديدة والمتنوعة التي نفَّذَتها المملكة، على مستوى الأنظمة واللوائح والإجراءات، من خلال الجهود المشتركة بين المركز الوطني للتنَافُسِيَّة والعديد من الجهات الحكومية والقطاع الخاص، أسهمت بدرجةٍ كبيرةٍ في تعزيز تنَافُسِيَّة الاقتصاد السعودي وتحسين ترتيبه ومركزه في تقارير التَّنَافُسِيَّة العالمية.

٤-أظهرت مؤشرات الكتاب السنوي للتنَافُسِيَّة العالمية تحسُّنًا واضحًا في تنَافُسِيَّة الاقتصاد السعودي في الفترة من ٢٠١٨م-٢٠٢٠م، وذلك على مستوى الترتيب العام ومستوى المحاور الرئيسية والمؤشرات النوعية، خاصة في العام ٢٠٢٢م.

٥-سجل العام ٢٠٢١م مستوًى متراجعًا في تنَافُسِيَّة الاقتصاد السعودي، سواء من حيث الترتيب العام أو من حيث المؤشرات الفرعية، ويعود ذلك إلى الآثار المترتبة على تداعيات أزمة كوفيد ١٩.

٦-التحسن المتحقق في مستوى تنَافُسِيَّة الاقتصاد السعودي عالميًّا وضعه في مراكز متقدمة ضِمْن مجموعة دول الـ٢٠ الأكبر اقتصاداً في العالم، حيث ظل ترتيبها يراوح بين المركزين السابع والثامن.

٧-أظهرت مؤشرات تقرير التَّنَافُسِيَّة العالمي الذي يُصدِره المنتدى الاقتصادي العالمي، والذي يقوم بتصنيف الدول فيه على أساس اثنتي عشرة محورًا رئيسيًّا وعشرين مؤشرًا فرعيًّا، تقدمًا كبيرًا في مستوى تنَافُسِيَّة الاقتصاد السعودي في آخر تقرير صدر عن هذا المنتدى في العام ٢٠١٩م، وذلك مقارنةً بالعام ٢٠١٨م.

٨-يمثل المحور الرئيسي الذي يقيس أداء الاقتصاد الكلي والاستقرار الاقتصادي المؤشر الأكثر تحسُّنًا في تنَافُسِيَّة الاقتصاد السعودي، وذلك باتفاق كل من الكتاب السنوي للتنَافُسِيَّة العالمية وتقرير التَّنَافُسِيَّة العالمي.

٩-على الرغم من التقدم الكبير المحرز في تنَافُسِيَّة الاقتصاد السعودي، إلا أنه ما زال هناك المزيد من الجهد المطلوب لبلوغ هدف رؤية المملكة ٢٠٣٠ في هذا الخصوص، وهي أن تكون المملكة في المركز العاشر من حيث الترتيب العام.

ثانياً: التوصيات:

١-دعم وتعزيز جهود المركز الوطني للتنَافُسِيَّة الرامية إلى تحسين مستوى تنَافُسِيَّة المملكة من خلال اقتراح الإصلاحات المطلوبة لتحسين بيئة الأعمال على مستوى التشريعات والأنظمة واللوائح، وذلك بتوسيع دائرة التعاون والمشاركة، خاصَّةً فيما يتعلق بخطة المركز الجديدة الرامية إلى إجراء إصلاحات تمكن البيئة التَّنَافُسِيَّة من مواكبة التشريعات العالمية الجديدة المرتكزة على الإنتاجية والاستدامة والشمولية.

٢-الإسراع في استكمال دراسة وإقرار الأنظمة والتشريعات المختلفة التي يقوم بها المركز الوطني للتَّنَافُسِيَّة منذ العام ٢٠٢٠م، والتي تدعم الأنشطة الاقتصادية في

مختلف المجالات.

٣–بذل المزيد من الجهد لتحسين مستوى تَنَافُسِيَّة الاقتصاد السعودي في عدد من المحاور الرئيسية التي كان التقدم المحرز فيها محدوداً على الرغم من إيجابيته، مثل البنية التحتية وكفاءة الحكومة كمحاور رئيسية في كتاب التَّنَافُسِيَّة العالمية، والمؤسسات ومهارات رأس المال البشري وديناميكيات العمل والقدرة على الابتكار، كمحاور رئيسية في تقرير التَّنَافُسِيَّة العالمي.

٤–التوَسُّع في دراسة تَجَارُب الدول التي ظلت تحتل مراكز متقدمة في مؤشرات التَّنَافُسِيَّة العالمية وفقًا لأهم التقارير في هذا المجال، والعمل على الاستفادة من أفضل الممارسات التي تضمنتها تلك التجارب.

٥–التوسع في عقد الاتفاقيات الدولية التي تدعم وتعزز تَنَافُسِيَّة الاقتصاد السعودي على المستوى العالمي، وذلك على غرار مصادقة المملكة على اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقد البيع الدولي للبضائع (CIDG)، التي تُنَظِّم عقود البيع الدولية بين شركات القطاع الخاص، وتُسهِم في خفض تكاليف المعاملات.

٦–بذل المزيد من الجهد لتحسين مستوى تَنَافُسِيَّة المنظومة اللوجستية، خاصَّةً في مجال النقل البحري وتموين السفن، بما يُحَقِّق هدف رؤية المملكة ٢٠٣٠ المتعلق بجعل المملكة مركزًا لوجستيًّا عالميًّا مُتميِّزًا.

٧–نشر ثقافة التَّنَافُسِيَّة والوعي بأهميتها في القطاعين العام والخاص، وضرورة الاستطلاع على الإصلاحات المتعلقة بتحسين بيئة الأعمال بهدف تحسين مستوى تَنَافُسِيَّة الاقتصاد السعودي على الصعيد العالمي.

فهرس المصادر والمراجع

ابن أبي حاتم، عبد الرحمن التميمي الرازي، "تفسير القرآن العظيم". تحقيق: أسعد محمد الطيب، (ط ٣: مكتبة نزار مصطفى، ١٤١٩هـ).

ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، "سنن ابن ماجه". تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (دار إحياء الكتب العربية).

أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، "سنن أبي داود". تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (بيروت، المكتبة العصرية).

أبو يعلى، أحمد بن على بن المثنى التميمي الموصلي، "مسند أبي يعلى الموصلي". تخريج وتعليق: سعيد بن محمد السناري، (ط١، القاهرة: دار الحديث ١٤٣٤ هـ – ٢٠١٣ م).

أداء المملكة العربية السعودية في المؤشرات الدولية، (تقرير تحليلي لعام ٢٠١٩، المركز الوطني للتنَافُسِيَّة).

بابلي، د. محمود محمد، "إعمار الأرض في الاقتصاد الإسلامي واستثمار خيراتها بما ينفع الناس". (بيروت: المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، ١٩٨٨م).

بنكو، جوزيف بروكو، "إدارة الإنتاجية". (جنيف: مكتب العمل الدولي، ١٩٩٨م).

تقرير التنَافُسِيَّة العالمي، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)، لعام (٢٠١٩م).

الثميري، د. امتثال عبد الله، "الاقتصاد السعودي (من التأسيس إلى الرؤية)". (الرياض: جامعة الملك سعود، ٢٠٢٠م).

رضوان، د. مصطفى أحمد حامد، "التنَافُسِيَّة كآلية من آليات العولمة الاقتصادية ودورها في دعم جهود النمو والتنمية في العالم". (الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠١١م).

سنوسي، شوالين محمد، "المنافسة الاقتصادية من منظور إسلامي". (*مجلة الحضارة الإسلامية، الجزائر* ١٧، (٢٠١٢م): ١٣: ٣٦٤، ٣٦٧-٣٦٩.

الصادق، علي توفيق، "المنافسة في ظل العولمة: القضايا والمضامين". (*سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل المعهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العرب*، ٥، (١٩٩٩م): ٣٣، ٤١.

الطبري، محمد بن جرير، "جامع البيان في تأويل القرآن". تحقيق: أحمد محمد شاكر، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ).

عفر، د. محمد عبد المنعم، "التنمية الاقتصادية لدول العالم الإسلامي". (جدة: دار المجمع العلمي، ١٩٨٠م).

عكاشة، د. أحمد خالد، "نظرية التفضيل الشرعي في الاقتصاد الإسلامي"، *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، غزة* ١، (٢٠١٣م): ٢١: ٣٥٢.

عنتر، د. عبد الرحمن، عمان، "الإنتاجية: آليات دعم القدرة التنَافُسِيَّة في القطاع الصناعي". (دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠١٧م).

قاسم، د. منى، "الإصلاح الاقتصادي في مصر ودور البنوك في الخصخصة وأهم التجارب الدولية". (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٨م).

مرسي، د. نبيل محمد، "استراتيجية العمليات والإنتاج – مدخل استراتيجي". (الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٢م).

النشرة الدورية للجنة تيسير، ٨، (٢٠١٨م): ٣، استرجعت بتاريخ: ٢٠٢٣/٣/٢١م من الموقع الإلكتروني، Tayseer Newsletter Augest. pdf.

النشرة الدورية للمركز الوطني للتنَافُسِيَّة، الربع ٢، (٢٠١٩م).

المراجع الأجنبية

Michael Porter A Country Competitive Advantage، Harvard Business Review، Year 1999 CE، Volume 90-120.

المواقع الإلكترونية

https: //www. weforum. org

https: //www. undp. org
./https: //www. vision2030. gov. sa/ar
https: //www. vision2030. gov. ./sa/ar/thekingdom/explore/economy
.Tayseer Newsletter Augest. pdf
https: //www. ncc. gov. sa/ar/Reforms/Pages/default. .aspx
https: //www. ncc. gov. sa/ar/AboutUs/Pages/default. .aspx
.https: //www. stats. gov. sa/ar/news/453
.aawsat. com
https: //www. imd. org/centers/wcc/world- ./competitiveness-center

bibliography

Ibn Abi Hatim, Abd al-Rahman al-Tamimi al-Razi, “Tafsir al-Qur'an al-'Azim”. Edited by: Asaad Muhammad Al-Tayeb, (3rd Edition: Nizar Mustafa Library, 1419 AH).

Ibn Majah, Muhammad ibn Yazid al-Qazwini, “Sunan ibn Majah”. Edited by: Mohamed Fouad Abdel Baqi, (House of Revival of Arabic Books).

Abu Dawood, Sulayman ibn al-Ash'ath al-Sijistani, “Sunan Abi Dawood”. Edited by: Muhammad Mohieddin Abdel Hamid, (Beirut, Modern Library).

Abu Ya'li, Ahmad ibn Ali ibn al-Muthanna al-Tamimi al-Mawsili, “Musnad Abi Ya'la al-Mawsili”. Authentication and commentary: Saeed bin Muhammad Al-Sinnari, (1st Edition, Cairo: Dar Al-Hadith 1434 AH - 2013 AD).

The performance of the Kingdom of Saudi Arabia in international indicators, (analytical report for 2019, National Competitiveness Center).

Babli, Dr. Mahmoud Mohammed, "Reconstruction of the land in the Islamic economy and investment of its resources for the benefit of people. " (Beirut: Islamic Bureau for Printing and Publishing, 1988).

Benco, Joseph Proco, "Productivity Management". (Geneva: International Labour Office, 1998).

Global Competitiveness Report, issued by the World Economic Forum (WEF), for the year (2019).

Al-Thumairy, Dr. Compliance Abdullah, "The Saudi Economy (From Establishment to Vision)". (Riyadh: King Saud University, 2020).

Ridwan, Dr. Mustafa Ahmed Hamed, "Competitiveness as a mechanism of economic globalization and its role in supporting growth and development efforts in the world. " (Arabic) (Alexandria: University House, 2011).

Senussi, Shawalin Muhammad, "Economic Competition from an Islamic Perspective. " (Arabic) (Journal of Islamic Civilization, Algeria 17, (2012): 13: 364, 367-369.

Al-Sadiq, Ali Tawfiq, "Competition in the Light of Globalization: Issues and Implications". (Arabic). (Research and Workshop Discussions Series, Economic Policy Institute, Arab Monetary Fund, 5, (1999): 33, 41.

Tabari, Muhammad ibn Jarir, “Jami' al-Bayan fi Ta'wil al-Qur'an”.

Edited by: Ahmed Muhammad Shaker, (1st Edition, Beirut: Al-Resala Foundation, 1420 AH).

Afar, Dr. Mohamed Abdel Moneim, "Economic Development of the Islamic World". (Arabic). (Jeddah: Scientific Academy House, 1980).

Okasha, Dr. Ahmed Khaled, "The Theory of Sharia Preference in Islamic Economics" , (Arabic). Journal of the Islamic University for Economic and Administrative Studies, Gaza 1, (2013): 21: 352.

Antar, Dr. Abdul Rahman, Amman, "Productivity: Mechanisms to Support Competitiveness in the Industrial Sector". (Arabic). (Dar Wael for Publishing and Distribution, 2017).

Kassem, Dr. Mona, "Economic Reform in Egypt and the Role of Banks in Privatization and the Most Important International Experiences" (Arabic). (Cairo: Egyptian Lebanese House, 1998).

Morsi, Dr. Nabil Mohamed, "Operations and Production Strategy – A Strategic Approach" (Arabic). (Alexandria: New University House, 2002).

Tayseer Periodic Bulletin, 8, (2018): 3, retrieved 21/3/2023 from the website, Tayseer Newsletter Augest. pdf.

National Competitiveness Center Periodical Bulletin, Quarter 2, (2019).

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

The contents

No.	Researches	page
1-	**Science of Fundamentals of Islamic Jurisprudence and Artificial Intelligence - Synergy and Influence -** Dr. Yusuf bin Hilal bin Haleel Al-Suhaymi	11
2-	**The principle of adherence to the Arabic language in judicial procedures - Original Study in the Kingdom of Saudi Arabia Law -** Prof. Haitham Hamed Almasarweh	53
3-	**Factors Affecting the Realization of the Seller's Obligation to Transfer the Commercial Shop Ownership and Its Delivery to the Buyer - A Comparative Study -** Dr. Hasan bin Ghazi bin Najem Al-rhaili	103
4-	**Custom and Its Impact on the Law of Personal Status - An Applied Originating Study of the Saudi Law -** Dr. Mashael Nughimesh Gazi Al-harbi	157
5-	**Compensation for the loss of benefit in Islamic jurisprudence A jurisprudential study compared to the Saudi system and judiciary** Dr. Mohammed saleh Mohammed Alaiyed	209
6-	**The Competitiveness of the National Economy An Original Applied Study on the Saudi Economy (2015 AD - 2022 AD -** Dr. Abdalqader Ahmed Baker Al Bakery	305
7-	**The Impact of Bank Credit of the Islamic Instruments of Financing on the GDP of the Kingdom of Saudi Arabia - Econometric Study of the Period Between 2014 – 2022 -** Dr. Fahad bin Mohammed Bakr Abed	367
8-	**The role of the Saudi Industrial Development Fund in achieving industrial transformation within the framework of the Kingdom of Saudi Arabia Vision 2030** Dr. Waleed bin Menwer Hamad Althabi	411
9-	**Objectives of Family System in Islam** Dr. Fahad Mohammed Abdullah Al-Khowaiter	467
10-	**Using The Holy Qur'an Quotes in Dawa Speech (Abi Bakr Al Sedddiq Speech as a model) - An inductive analytical study -** Dr. Hind Ali Abdullah Almousa	519

The views expressed in the published papers reflect the view of the researchers only, and do not necessarily reflect the opinion of the journal

Publication Rules at the Journal (*)

1-The research should be new and must not have been published before.

2-It should be characterized by originality, novelty, innovation, and addition to knowledge.

3-It should not be excerpted from a previous published works of the researcher.

4-It should comply with the standard academic research rules and its methodology.

5-The paper must not exceed (12,000) words and must not exceed (70) pages.

6-The researcher is obliged to review his research and make sure it is free from linguistic and typographical errors.

7-In case the research publication is approved, the journal shall

8- assume all copyrights, and it may re-publish it in paper or electronic form, and it has the right to include it in local and international databases - with or without a fee - without the researcher's permission.

9-The researcher does not have the right to republish his research that has been accepted for publication in the journal - in any of the publishing platforms - except with written permission from the editor-in-chief of the journal.

10-The journal's approved reference style is "Chicago".

11-The research should be in one file, and it should include:

- A title page that includes the researcher's data in Arabic and English.
- An abstract in Arabic and English.
- An Introduction which must include literature review and the scientific addition in the research.
- Body of the research.
- A conclusion that includes the research findings and recommendations.
- Bibliography in Arabic.
- Romanization of the Arabic bibliography in Latin alphabet on a separate list.
- Necessary appendices (if any).

12- The researcher should send the following attachments to the journal:

The research in WORD and PDF format, the undertaking form, a brief CV, and a request letter for publication addressed to the Editor-in-chief

(*) These general rules are explained in detail on the journal's website: http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

The Editorial Board

Prof. Dr. Abdul ‘Azeez bin Julaidaan Az-Zufairi
Professor of Aqidah at Islamic University University
(Editor-in-Chief)

Prof. Dr. Ahmad bin Baakir Al-Baakiri
Professor of Principles of Jurisprudence at Islamic University Formally
(Managing Editor)

Prof. Ramadan Muhammad Ahmad Al-Rouby
Professor of Economics and Public Finance at Al-Azhar University in Cairo

Prof. ʿAbdullāh ibn Ibrāhīm al-Luḥaidān
Professor of Daʿwah at Imam Muhammad bin Saud Islamic University

Prof. Hamad bin Muhammad Al-Hājiri
Professor of Comparative Jurisprudence and Islamic Politics at Kuwait University

Prof. ʿAbdullāh bin ʿAbd al-ʿAziz Al-Falih
Professor of Fiqh Sunnah and its Sources at the Islamic University

Prof. Dr. Amin bun A'ish Al- Muzaini
Professor of Tafseer and Sciences of Qur‘aan at Islamic University

Dr. Ibrahim bin Salim Al-Hubaishi
Associate Professor of Law at the Islamic University

Prof. ‘Abd-al-Qādir ibn Muḥammad ‘Aṭā Ṣūfī
Professor of Aqeedah at the Islamic University of Madinah

Prof. Dr. ‘Umar bin Muslih Al-Husaini
Professor of Fiqh Sunnah and its Sources at the Islamic University

Prof. Dr. Ahmad bin Muhammad Ar-Rufā‘ī
Professor of Jurisprudence at Islamic University

Prof. Muhammad bin Ahmad Al-Barhaji
Professor of Qirāʾāt at Taibah University

Prof. Dr. Baasim bin Hamdi As-Seyyid
Professor of Qiraa‘aat at Islamic University

Dr. Ḥamdān ibn Lāfī al-‘Anazī
Associate Professor of Exegesis and Quranic Sciences at Northern Border University

Dr. Ali Mohammed Albadrani
(Editorial Secretary)

Dr. Faisal Moataz Salih Faresi
(Publishing Department)

The Consulting Board

Prof.Dr. Sa'd bin Turki Al-Khathlan
A former member of the high scholars

His Highness Prince Dr. Sa'oud bin Salman bin Muhammad A'la Sa'oud
Associate Professor of Aqidah at King Sa'oud University

His Excellency Prof. Dr. Yusuff bin Muhammad bin Sa'eed
Member of the high scholars & Vice minister of Islamic affairs

Prof. Dr. A'yaad bin Naami As-Salami
The editor –in- chief of Islamic Research's Journal

Prof.Dr. Abdul Hadi bin Abdillah Hamitu
A Professor of higher education in Morocco

Prof.Dr. Musa'id bin Suleiman At-Tayyarr
Professor of Quranic Interpretation at King Saud's University

Prof. Dr. Ghanim Qadouri Al-Hamad
Professor at the college of education at Tikrit University

Prof. Dr. Mubarak bin Yusuf Al-Hajiri
former Chancellor of the college of sharia at Kuwait University

Prof. Dr. Zain Al-A'bideen bilaa Furaij
A Professor of higher education at University of Hassan II

Prof. Dr. Falih Muhammad As-Shageer
A Professor of Hadith at Imam bin Saud Islamic University

Prof. Dr. Hamad bin Abdil Muhsin At-Tuwaijiri
A Professor of Aqeedah at Imam Muhammad bin Saud Islamic University

Correspondence :

The papers are sent with the name of the Editor - in – Chief of the Journal to this E-mail address:

Es.journalils@iu.edu.sa

the journal's website :

http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

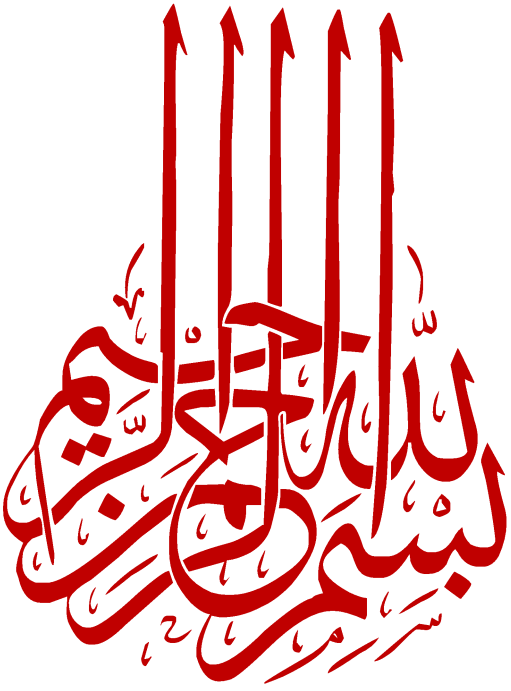
بسم الله الرحمن الرحيم

Copyrights are reserved

Paper Version :
Filed at the King Fahd National Library No :
7836 - 1439
and the date of : (17/9/1439 AH)
International serial number of periodicals (ISSN)
1658 - 7898

Online Version :
Filed at the King Fahd National Library No :
7838 - 1439
and the date of : (17/9/1439 AH)
International Serial Number of Periodicals (ISSN)
1658 - 7901

KINGDOM OF SAUDI ARABIA
MINISTRY OF EDUCATION
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

ISLAMIC UNIVERSITY JOURNAL OF ISLAMIC LEGAL SCIENCES

REFEREED PERIODICAL SCIENTIFIC JOURNAL

Lssue (208) - Volume (4) - Year (58) - March 2024

KINGDOM OF SAUDI ARABIA
MINISTRY OF EDUCATION
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

JOURNAL OF THE ISLAMIC UNIVERSITY OF SHARIA SCIENCES

A PERIODICAL, PEER-REVIEWED SCIENTIFIC JOURNAL

Issue (208) - Volume (4) - Year (58) - March 2024